الفصل الثالث

إشكالية التركيز والاحتكار
فى ملكية الصحافة فى بريطانيا

obeikandl.com

obeikandl.com

أصبحت إشكالية الاحتكار والتركيز فى صناعة الصحافة تثير مناقشات واسعة وجدلا مستمرا، حيث نظر الكثير من الأكاديمين والصحفيين والمنظمات المهنية إلى هذه الإشكالية باعتبارها تمثل الخطر الأساسى والتهديد المستمر لحرية الصحافة، بل إنها قللت إلى حد كبير من مصداقية النظم الصحفية الموجودة فى العالم الغربى، وقدرتها على تحقيق حق الجماهير فى المعرفة وحرية الرأى.

وقد نشأت هذه الظاهرة من خلال التزاوج بين النظريتين الليبرالية والرأسمالية فلقد تركز كفاح الصحافة البريطانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على انتزاع حرياتها من أيدى السلطة التى كانت تمثل العائق الأساسى أمام تحقيق هذه الحرية، وقد نجحت إلى حد كبير فى ذلك.

ولكن فى الوقت الذى نجحت فيه القوى الديموقراطية فى تقييد تدخل الدولة فى مجال الصحافة، كانت القوى الرأسمالية تستعد لفرض سيطرتها على الصحافة، وذلك بالتحكم فى السوق، وتقسيمه فيما بينها، وتقييد حرية الدخول إلى هذه السوق عن طريق تحويل الصحافة إلى صناعة ضخمة تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، لذلك «أصبح عالم الصحافة مرآة تعكس أسوأ جوانب العالم الرأسمالى فى تحوله إلى مؤسسة تجارية ضخمة»[1].

فمنذ بداية القرن العشرين بدأت هذه الظاهرة تفرض نفسها على سوق الصحافة، وتزايدت بشكل حاد فى فترة ما بين الحربين، فقد أدت زيادة حدة المنافسة بين الصحف إلى زيادة التركيز حيث اضطرت الصحف الصغيرة إما للخروج من السوق بالإغلاق، أو بالاندماج فى مجموعات أقوى، ففى الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٧ اختفت أكثر من ٣٠ صحيفة يومية وصحيفة أحد حيث تم إغلاقها أو اندماجها مع صحف أخرى، وأدى ذلك بدوره إلى سيطرة أكبر ٥ شركات على سوق الصحافة، ففى الفترة نفسها زادت النسبة التى سيطرت عليها هذه الشركات الخمس من ١٥٪ إلى ٤٣٪ من توزيع الصحف فى بريطانيا.

وفى خلال هذه الفترة تزايدت حدة المشكلة بشكل خاص بالنسبة للصحف الإقليمية حيث زادت نسبة الصحف الإقليمية المسائية التى تمتلكها أكبر خمس

شركات من ٨٪ إلى ٤٠٪ بين عامى ١٩٢١ و١٩٣٩، وفى مجال الصحف الإقليمية الصباحية زادت هذه النسبة من ١٢٪ إلى ٤٤٪، وقد عملت هذه المجموعات الصحفية الكبرى على تقليل المنافسة بين الصحف، حيث قام ثلاثة بارونات بتقسيم أجزاء البلاد المختلفة فيما بينهم من خلال عدة اتفاقات، ونتيجة لذلك فقد انخفض عدد المدن البريطانية التى تصدر فيها صحف مسائية متنافسة من ٢٤ مدينة إلى ١٠ مدن، كما انخفض عدد المدن التى تصدر فيها صحف صباحية متنافسة من ٥٠ إلى ٧ مدن[١].

ويرى بيتر جولدنج أن تزايد حدة هذه الظاهرة، قد جاء كنتيجة لدخول ملاك جددمثل انفرسك وروثرمير وبيرى وكودرى الذين عملوا على تكريس هذا الاتجاه، ففى عام ١٩٢٩ تحكم هؤلاء الأربعة فى نصف توزيع الصحف اليومية فى بريطانيا[٣].

وقد بدأ هؤلاء الملاك الجدد ما يسمى بحرب التوزيع، حيث أدت هذه الحرب إلى نشوء ظاهرة الصحافة اليومية الشعبية ذات التوزيع الكبير لأول مرة، وقد كانت الضحية الأولى لهذه الحرب هى التنوع الصحفى، ففى الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٣٧ تناقص عدد الصحف اليومية القومية من ١٢ إلى ٩ صحف، والصحف اليومية الإقليمية من ٤١ جريدة إلى ٢٨ جريدة فقط.

وقد جاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من إجراءات ترشيد الطباعة لتقلل من ظاهرة حرب التوزيع، ولتزيد من إمكانية الحياة بالنسبة للصحف الصغيرة، فنتيجة للأوضاع التى صاحبت هذه الحرب قامت الحكومة البريطانية بتقليل كميات مواد الطباعة المستوردة كالورق والأحبار من مليون و٢٥٠ ألف طن إلى ٣٥٠ ألف طن فقط، وأدى ذلك إلى تقليل عدد صفحات الصحف إلى نصف عددها الذى كان عليه فى عام ١٩٣٩.

وقد أدى ذلك بدوره إلى إعادة توزيع دخل الإعلان بين الصحف نتيجة لتقليل المساحات المتاحة للإعلانات فى هذه الصحف، مما جعل المعلنين يضطرون إلى التوجه بإعلاناتهم إلى الصحف الصغيرة والصحف الإقليمية[٤].

ومن ناحية أخرى فقد أدى تقليل عدد صفحات الصحف إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، مما أتاح للصحف تحقيق أرباح كبيرة، وعلى سبيل المثال فقد حققت التايمز أعلى معدل ربح فى تاريخها عام ١٩٤٤. كما أدى تقليل عدد صفحات الصحف بالإضافة إلى أن الطلب على الصحف كان عاليا فى وقت الحرب- حيث كان المواطن الانجليزى يشترى أكثر من صحيفة حتى مع زيادة أسعار الصحف فى ذلك الوقت- إلى ارتفاع توزيع الصحف حيث بلغ مجموع توزيع الصحف القومية ١٥ مليون نسخة فى نهاية الحرب(٥).

ويشير الكثير من الكتاب إلى هذه الفترة باعتبارها مثالا جيدا لما يمكن أن ينتج عن تدخل الدولة المحدود فى اقتصاديات الصحف من آثار إيجابية، وقد قدمت دراسات متعددة حول هذه الفترة أكدت ضرورة اتخاذ إجراءات مشابهة للحد من المنافسة وضمان إمكانية الحياة للصحف الصغيرة، ولكن يمكن القول إن الآثار الايجابية التى نتجت خلال هذه الفترة، وتناقص ظاهرة الاحتكار والتركيز خلالها لم تكن فقط نتاجا لهذه الإجراءات بل كانت هناك عوامل أخرى أثرت على اقتصاديات الصحف فى هذه الفترة، منها زيادة الطلب على الصحف خلال الحرب.

هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك نتائج سلبية لهذه الإجراءات حيث تشير اللجنة الملكية للصحافة (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩) إلى أن عدم وجود مساحة كافية فى الصحيفة لنشر كل ما يراد نشره قد أدى إلى انعدام الدقة وتحريف الاخبار، ولم يكن من الممكن تجنب ذلك نتيجة تقليل عدد صفحات الصحف.

الأمر الثانى الذى يمكن إثارته فى مثل هذه المناقشة إن إجراءات الترشيد قد ظلت مفروضة حتى عام ١٩٥٦، وإن كان قد بدأ رفعها بشكل جزئى مما أتاح للصحف زيادة عدد صفحاتها منذ عام ١٩٤٦، ومع ذلك فقد تصاعدت حدة الأزمة من جديد منذ بداية الرفع الجزئى لهذه الإجراءات فى عام ١٩٤٦، وعلى ذلك يمكن القول إن هذه الإجراءات لم تنجح فى حل أزمة الاحتكار والتركيز، وإن كانت قد أدت إلى تناقصها خلال هذه الفترة.

إن هذه المناقشة لا تعنى التقليل من أهمية ما نتج من آثار إيجابية خلال فترة إجراءات ترشيد الطباعة، لكنها فقط تعنى أن هذه الإجراءات ليست هى الحل المثالى كما يحاول بعض الكتاب مثل كوران وجنكنز وجولدنج تصوير ذلك.

فى عام ١٩٤٦ وعقب الرفع الجزئى لإجراءات ترشيد الطباعة، تفجرت المناقشة من جديد حول مشكلة الاحتكار والتركيز، وقد كان ذلك نتاجا طبيعيا لعودة المنافسة الحادة بين الصحف، والاتجاه إلى تزايد تركيز الملكية، وكان قد سبق المناقشة فى بريطانيا حول مشكلة الاحتكار والتركيز مناقشة هذه المشكلة فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كان من نتائجها تشكيل لجنة برئاسة روبرت هوتشنز، وقد حددت هذه اللجنة مجموعة من الأدوار التى تقوم بها الصحافة لحساب المجتمع، واستنتجت هذه اللجنة أن الصحافة لا يمكن أن تقوم بهذه الأدوار بدون عدد كاف من الصحف، وأكدت على دور الدولة فى ضمان أداء هذه الأدوار، ومع أن أفكار هذه اللجنة قد رفضت فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها كان لها تأثيرها على التفكير البريطانى فيما يختص بالصحافة(٦).

وقد بدأت المناقشة فى بريطانيا حول مشكلة التركيز والاحتكار عقب الحرب فى أوساط الصحفيين أنفسهم حيث عقد الاتحاد العام للصحفيين NUJ فى ١٩ إبريل ١٩٤٦، اجتماعا فى ليفربول اتخذ فيه قرارا يدعو إلى إجراء بحث عام حول ملكية الصحافة والسيطرة عليها وتمويلها سواء فى الصحف القومية أو الإقليمية أو وكالات الأنباء.

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ قدم عضوان من أعضاء مجلس العموم طلبا للمناقشة حول الصحافة قالا فيه: إنه نظرا لتزايد الاهتمام العام بنمو الاتجاهات الاحتكارية فى الصحافة وبهدف زيادة التعبير الحر عن الرآى فإنهما يطالبان بتشكيل لجنة ملكية لبحث أوضاع الصحافة فيما يختص بالتمويل والسيطرة والإدارة والملكية.

وقد أكد الاتحاد القومى للصحفيين من خلال عضو البرلمان موريس ويب، الذى كان فى الوقت نفسه عضوا بالاتحاد القومى للصحفيين أن تركيز الملكية يؤدى إلى منع نشر الآراء المختلفة، وإلى تحريف وتشويه الأخبار، بالإضافة إلى أن ذلك يتناقض

مع حرية الصحافة، حيث يؤدى إلى تركيز القوة فى أيدى قليلة قادرة على إساءة استخدام هذه القوة، وبالتالى فإنها تعرض مصالح المجتمع للخطر، كما أن زيادة حجم السلاسل الصحفية تعنى أن الصحفيين سوف يخضعون لآراء ملاك الصحف وللاعتبارات التجارية الناتجة عن توظيف رأس المال.

وقد عارض الكثير من أعضاء مجلس العموم فكرة تشكيل اللجنة وقال هؤلاء: إن المؤيدين لهذه الفكرة قد فشلوا فى تقديم حالة واحدة للتأكيد على أن هناك ميلاً إلى الاحتكار والتركيز فى الصحافة البريطانية، وأن فكرة تشكيل اللجنة قد جاءت نتيجة للرغبة فى الحد من حرية الصحافة، وأن هذه اللجنة إذا قدمت تشريعا للحد من الاتجاه إلى تركيز الملكية، فإن ذلك سوف يفتح الباب للسيطرة الحكومية، وقد انقسم مجلس العموم حول هذا الاقتراح، وفى النهاية وافق على تشكيل اللجنة بأغلبية ٢٧٠ صوتا ضد ١٢٧ صوتا[٧].

وقد قدمت اللجنة تقريرها عام ١٩٤٩، حيث عرفت الاحتكار بأنه الوضع الذى يكون فيه مالك واحد قادر على تحديد ما يقدم إلى الجمهور من أخبار وآراء، وأن يمارس تأثيرا قويا على آرائهم، وذلك بأن يكون وحده بدون أى منافس يمكن أن يقوم بعرض وجهة نظر أخرى، وقالت اللجنة: إنه حتى لو أن المالك المحتكر لم يسىء استخدام وضعه هذا، فإن وجود الصحيفة بدون منافسة يهبط بالمعايير الصحفية، ويؤدى إلى انعدام الدقة والكفاءة التى يمكن أن توجد نتيجة وجود المنافسة.

ولا شك أن التعريف الذى قدمته اللجنة قاصر إلى حد كبير ومسئول بعد ذلك عن تكييف توصياتها، فاللجنة قد ركزت فى تعريفها على الاحتكار الكامل الذى يوجد فيه فقط مالك واحد، وهذه رؤية ضيقة، فالاحتكار هو قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد، أو الشركات على منع الآخرين من الدخول إلى السوق، أى القدرة على فرض سيطرتهم على السوق.

وطبقا للتعريف الذى أخذت به اللجنة، فإنها قد أنكرت أن هناك نوعا من الاحتكار فى الصحافة البريطانية، ولكنها اعترفت بأن هناك تركيزا للملكية، وذلك

بالرغم من انها اعترفت بأن ملكية الصحف القومية والاقليمية أصبحت مركزة فى ٥ سلاسل رئيسية هى كيمسلى نيوزبيبر ليمتد، ووبستمنستر نيوز بيبرز لميتد، واسوشيتد نيوز بيبرز ليمتد، وبروفينشيال نيوز بيبرز ليمتد، وذاهار مسورث كونثيرن.

وقالت اللجنة: إنها تعتبر مجموعة لورد كيمسلى أكبر هذه المجموعات حيث تمتلك ١٦ صحيفة يومية و٦ صحف أحد، وتأتى بعدها مجموعة ويستمنستر التى تمتلك ١٣ صحيفة يومية وصحيفة أحد واحدة، وتأتى فى المرتبة الثالثة اسوشيتد نيوز بيبرز، وتمتلك ١٠ صحف يومية وصحيفة أحد واحدة، بالإضافة إلى أغلبية الأسهم فى ٤ صحف يومية أخرى.

ومع ذلك قالت اللجنة إنه لا يوجد احتكار سوى فى مجال الصحافة المالية، حيث كان هناك صحف مالية هى الفاينشيال تايمز، وذا فايننشيال نيوز وذافاينانسيار أند بوليونست، وقد اندمجت الأخيرة مع الفاينشيال تايمز عام ١٩٢٤، ثم فى عام ١٩٤٥ تم اندماج الفايننشيال نيوز مع الفايننشيال تايمز.

وقد أكدت اللجنة أن التنوع فى الصحف يعكس مختلف جوانب حياة الأمة فى بريطانيا فهناك ١١٢ صحيفة يومية تصدر فى بريطانيا منها ٩ صحف قومية تصدر فى لندن وتوزع على مستوى القطر كله، و٣ صحف تصدر فى لندن وهى الايفننج نيوز والايفننج ستاندارد وذاستار، أما باقى الصحف وعددها حوالى مائة صحيفة يومية فهى صحف إقليمية، منها ٢٥ صحيفة صباحية و٧٥ صحيفة مسائية، هذا بالإضافة إلى ١٨ جريدة يومية متخصصة (تجارية ورياضية ودينية).

كما أن هناك ١١٦٢ صحيفة محلية أسبوعية ونصف أسبوعية، أما بالنسبة لصحف الأحد فيوجد ١٠ صحف قومية تصدر فى لندن وتوزع على مستوى بريطانيا ككل، و١٠ صحف أحد إقليمية كما تصدر فى بريطانيا ٣ آلاف صحيفة دورية من أسبوعية إلى نصف سنوية.

لكن هذه الإحصائيات التى شغلت الكثير من صفحات تقرير اللجنة، تقدم صورة يمكن أن تعتبر براقة للتنوع الموجود فى الصحافة البريطانية فى ذلك الوقت، إلا إنها لا تقدم سوى جانب واحد من الصورة، ذلك أن الكثير من هذه الصحف

تسيطر عليها شركات كبرى تتحكم فى مجموعات كبيرة من الصحف، وليس بالضرورة أن يعكس هذا العدد الكبير التنوع والتعدد فى مجال الآراء كما يحتاج المجتمع، بل إنه يمكن أن يزيد من قوة هؤلاء الملاك الذين يسيطرون على الصحف على حساب المجتمع.

وبناء على رؤية اللجنة، وتعريفها للاحتكار والتنوع والتعددية، واعتمادها على الإحصائيات التى سبق أن عرضناها للقول بأن هناك درجة كبيرة من التنوع، وأنه ليس هناك احتكار، كان من الطبيعى أن ترفض اللجنة جميع الاقتراحات التى قدمت لها بوضع حدود على الملكية أو تدخل الدولة فى اقتصاديات الصحف، وقد ظلت اللجنة تؤكد على أن المشروع الحر فى مجال انتاج الصحف هو أساس وجود الصحافة الحرة، وأنها لا تعتبر أن أية أشكال بديلة لملكية الصحف أفضل من الوضع الحالى للملكية الفردية[٨].

كما رفضت اللجنة الاقتراحات التى قدمت لها بالمساعدة على إنشاء صحف جديدة أو مساعدة الصحف المستقلة، وقالت فى تبرير رفضها لهذه الاقتراحات: إنه ليس هناك وسيلة لتحقيق ذلك لا تشمل شكلا من أشكال الإعانة المباشرة أو غير المباشرة.

ورفضت أيضا فكرة إنشاء مؤسسة عامة لطباعة الصحف الجديدة، بهدف تقليل رأس المال اللازم لإنشاء الصحف الجديدة، حيث قالت اللجنة:إن هذا الاقتراح لا يمس جذور المشكلة، فهناك مؤسسات طباعة تجارية يمكن أن تقوم بطبع هذه الصحف الجديدة لكل من يرغب فى ذلك.

وبالرغم من اعتراف اللجنة بأن اجراءات ترشيد الطباعة التى كانت قد فرضت خلال الحرب العالمية الثانية، قد أدت إلى تقليل حدة المنافسة بين الصحف، إلا أنها قد أوصت بالرفع الكامل لاجراءات ترشيد الطباعة، وتوفير مواد الطباعة الكافية لمواجهة احتياجات الصحف فى أقرب وقت ممكن، وقالت اللجنة أن رفع اجراءات ترشيد الطباعة ليس من المتوقع فى حد ذاته أن يحسن الاداء الصحفى، ولكن لا يمكن تحسين الاداء الصحفى بدونه، وأنه من المهم أن تعود الصحف بأسرع وقت

ممكن إلى الحجم الطبيعى، كما أن مواد الطباعة يجب أن تكون متوفرة لأية صحف جديدة تنشأ.

وعلى ذلك كان النتاج النهائى لتقرير اللجنة هو الدعوة للتنظيم الذاتى الاختيارى لمهنة الصحافة، حيث قالت: إننا نفضل البحث عن وسائل للمحافظة على حرية التعبير عن الآراء، وتقديم الأخبار بشكل دقيق، وتحقيق علاقة مناسبة بين الصحافة والمجتمع، وذلك من خلال الصحافة نفسها(٩).

ولقد كانت التوصية الإيجابية الوحيدة لهذه اللجنة هى ضرورة الفصل بين ملكية الصحافة وملكية الإذاعة، وعدم السماح للشركات الصحفية، أو ملاك الصحف بامتلاك أسهم فى شركات الإذاعة، ولكن لم يعط أى اهتمام لآراء اللجنة عند إنشاء التليفزيون التجارى فى عام ١٩٥٤، وسمح لملاك الصحف بإمتلاك أنصبة ضخمة من أسهم الإذاعة.

وقد تزايدت ظاهرة التركيز والاحتكار بشكل كبير عقب صدور تقرير هذه اللجنة، فقد شهدت الخمسينات وبداية الستينات تصاعد حدة هذه الظاهرة، ووضوح أزمة الصحافة البريطانية، حيث ارتفعت تكاليف إنتاج الصحف بشكل حاد خاصة عقب قرار رفع إجراءات ترشيد الطباعة بشكل نهائى فى عام ١٩٥٦، مما نتج عنه ازدياد حدة المنافسة بين الصحف، وعودة حرب التوزيع مرة أخرى، ويرى كوران وسيتون إن زعماء سوق الصحافة دفعوا تكاليف إنتاج الصحف إلى الارتفاع كجزء من استراتيجية تنافسية.

ولا شك أن هناك الكثير من الأدلة على صحة النتيجة التى خرج بها كوران وسيتون.

كما شهدت فترة الخمسينات أيضا ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسعيها للسيطرة على سوق الصحافة البريطانية، مما أدى إلى ظهور بعد جديد للمشكلة يهدد بأن تصبح الصحافة البريطانية جزءا من احتكارات دولية كبرى، وكان المثال الواضح على ذلك هو مؤسسة لورد تومسون، وهو كندى كان يمتلك مجموعة من محطات الإذاعة والصحف فى كندا كما كان يمتلك عددا من محطات الإذاعة

فى أمريكا الشمالية، ويقدر هودجسون عدد الصحف التى كانت تملكها مؤسسة تومسون فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بأكثر من ١٠٠ صحيفة، بالإضافة إلى أنه كان لها مصالح كبيرة فى مجالات نشر الكتب والنقل والتجارة والبترول.

وقد دخل تومسون سوق الصحافة البريطانية عام ١٩٥٣ بشراء مجموعة سكوتسمان التى كانت تصدر جريدة سكوتسمان وجريدة أدنبرة ايفننج دسباتش، وهما جريدتان يوميتان تصدران فى سكوتلندا، ثم بدأ تومسون يوسع مصالحه بشكل كبير حيث سيطر على التليفزيون الاسكتلندى ومحطة التليفزيون المستقل فى استكتلندا.

ثم قام لورد تومسون بشراء مجموعة كيمسلى الصحفية التى تضم عددا كبيرا من الصحف القومية والإقليمية فى عام ١٩٥٩.

واستمر تومسون فى التوسع فى مجال شراء الصحف الإقليمية، حيث استطاع أن يسيطر على ٥ صحف إقليمية صباحية و٩ صحف إقليمية مسائية، بالإضافة إلى صحيفة أحد و١٧ مجموعة من الصحف الإسبوعية.

كما شهدت فترة الستينات توسعا كبيرا جدا لأنشطة هذه المجموعة، حيث امتلك تومسون ٦٢ مجلة و٦ شركات لنشر الكتب، كما توسعت أنشطتها فى كل أنحاء العالم، حيث امتلكت مؤسسة تومسون ٢٦ مجلة فى جنوب افريقيا، و٢٢ مجلة فى استراليا و٢١ مجلة فى نيوزيلاندا، وجريدة يومية فى ملاوى، و٧ مجلات فى روديسيا.

كما امتلكت هذه المؤسسة ١٤ محطة إذاعة وتليفزيون تتوزع فى المنطقة ما بين مالطا وإستراليا، وقد بلغت حصيلة مبيعات هذه الشركة ٦٧ مليون جنيه استرلينى خلال عام ١٩٦٦، وبلغ مجموع أرباحها ٣,٤ مليون جنيه.

وقد ساهمت هذه المؤسسة فى زيادة حدة مشكلة التركيز والاحتكار فى سوق الصحافة البريطانية حيث عمل تومسون على الحد من المنافسة بين الصحف التى قام بشرائها، وذلك بدمج كل صحيفتين متنافستين تصدران فى مدينة واحدة،

وأدى ذلك إلى تقليل عدد المدن البريطانية التى تصدر فيها صحف متنافسة[١٠].

وقد صاحب التوسع السريع لمؤسسة لورد تومسون فى سوق الصحافة البريطانية تزايد القلق بشكل كبير بين أوساط الصحفيين والمنظمات المهنية، والهيئات السياسية أيضا، وذلك لأن توسع هذه الشركة يهدد بأن يصبح سوق الصحافة البريطانية جزءا من الاحتكارات العالمية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عليه.

وفى الوقت نفسه شهدت بريطانيا توسع مؤسسة أخرى، وهى المؤسسة الدولية للنشر IPC، ويصفها مجلس الصحافة البريطانى عام ١٩٦٦ بأنها أكبر امبراطورية تعمل فى مجال الاتصال الجماهيرى فى العالم، وقد كانت هذه المؤسسة تمتلك فى بريطانيا وحدها صحيفتين قوميتين يوميتين، بالإضافة إلى ثلاث من أكبر صحف الأحد توزيعا، وبالإضافة إلى عدد آخر من الصحف اليومية الإقليمية، كما تنشر ٩٠ دورية أسبوعية بالإضافة إلى ١٢٣ دورية متنوعة من شهرية إلى فصلية، ويتكتل فى هذه المؤسسة عدد كبير من مؤسسات النشر والطباعة من أهمها مجموعة الميرور.

وقد قامت مجموعة الميرور وهى إحدى شركات المؤسسة الدولية للنشر فى عام ١٩٦٢، بشراء مجموعة أودهمز، وكانت المجموعة الأخيرة تمتلك مجموعة كبيرة من الصحف.

وقد كانت هذه المؤسسة التى يرأسها سيسل كنج هى شركة متعددة الجنسيات أيضا مثل مؤسسة تومسون، وكانت تملك الكثير من مؤسسات النشر الكبرى فى بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى شركة للنشر فى باريس تصدر ٢٦ دورية وعدداً كبيراً من شركات النشر فى هولندا وأسبانيا وهونج كونج.

هذا بالإضافة إلى أن العديد من الصحف قد بدأت تختفى، إما بالإغلاق أو بالاندماج مع صحف أخرى، وقد وصف مجلس الصحافة عام ١٩٦١ بأنه أسود عام فى تاريخ الصحافة البريطانية، حيث شهد هذا العام اختفاء عدد كبير من الصحف قدر مجلس الصحافة مجموع توزيعها بـ٦ ملايين نسخة.

وكان من أهم الصحف التى أغلقت عام ١٩٦١ صحيفة ذانيوز كرونيكل، وهى جريدة راديكالية قومية جادة أغلب قرائها من الطبقة العاملة، وفى الوقت نفسه كانت تنطق بلسان الحزب الليبرالى، وإن كانت مستقلة عنه، كما أنها كانت تتمتع باحترام كبير حتى من أولئك الذين لم يكونوا يشاركونها نفس الايديولوجية(١١).

وقد كانت هذه الجريدة تتمتع بتوزيع كبير يزيد على مليون نسخة، لكن مشكلة هذه الجريدة، أن قراءها ليسوا من ذوى الدخول المرتفعة الذين يرغب المعلنون فى التوجه لهم أو الوصول إليهم لذلك بدأ دخلها من الإعلان يتناقص بشكل مضطرد، ولذلك فقد بدأت تحقق خسائر كبيرة بلغت ٢٥٧ ألف جنيه، فى الفترة من ١٩٥٧ حتى إغلاقها عام ١٩٦٠(٣).

وقد أوضح إغلاق النيوز كرونيكل ملمحا آخر لتطور الصحافة البريطانية عقب الحرب العالمية الثانية، وهو أن العلاقة بين الصحافة والأحزاب السياسية قد ضعفت بشكل كبير، حيث افتقدت الأحزاب السياسية القدرة على تدعيم الصحف الموالية لها ماديا، وفشل الحزب الليبرالى فى إنقاذ النيوز كرونيكل، كما فشل حزب العمال واتحادات العمال فى إنقاذ صحيفة الديلى هيرالد.

وبالإضافة إلى النيوز كرونيكل فقد اغلقت أيضا ذا امباير نيوز التى كانت يصل توزيعها إلى أكثر من ٢ مليون نسخة، حيث اندمجت فى جريدة نيوز أوف ذا ورلد وجريدة ستار التى اندمجت مع جريدة ايفننج نيوز، كما أغلقت جريدة صنداى جرافيك، واندمجت جريدة صنداى دسباتشى فى جريدة الصنداى اكسبريس.

وقد استمرت ظاهرة تناقص عدد الصحف عن طريق الاندماج أو الإغلاق، ففى عام ١٩٦٤ أغلقت جريدة الديلى هيرالد، وهى جريدة كانت تتوجه إلى الطبقة العمالية، وتنطق بلسان حزب العمال ومؤتمر اتحادات العمال، وقد فسرت لجنة ماكجروجر فى عام ١٩٧٧ توقف الديلى هيرالد بأنه يرجع إلى فشلها فى تلبية الاحتياجات المتغيرة للقراء، وليس لعدم قدرتها على جذب الإعلانات.

لكن جيمس كوران يعترض على ذلك حيث يقول: إن دخل جريدة الديلى هيرالد من الإعلان قد تناقص فى الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٤) بأكثر من ٢٥٪ فى حين ارتفعت تكاليف إصدارها بشكل حاد، ويفسر كوران عدم قدرة الديلى هيرالد على الحصول على الإعلانات بأنها قد التزمت بسياسة اليسار، وكان ذلك هو السبب الرئيسى لإغلاقها، أما بالنسبة لتوزيعها فإنها كانت توزع ضعف صحف التايمز والفايننشيال تايمز والجارديان مجتمعة، وعندما أجبرت على التوقف كانت واحدة من أكبر ٢٠ صحيفة توزيعا فى العالم، وبالتالى فإنها لم تتوقف نتيجة انصراف القراء عنها ونقص توزيعها، ولكن لأنها كانت تتوجه إلى قراء لا يشكلون أهمية كبيرة بالنسبة لسوق الإعلان، وقد أوضح استطلاع للرأى العام أجرى فى عام ١٩٦٤ أن قراء جريدة الديلى هيرالد يثقون إلى درجة كبيرة فى جريدتهم أكثر من قراء أية جريدة شعبية أخرى، وهم يقرءون فى جريدتهم أكثر من قراء الصحف الشعبية الأخرى وهكذا فإن جريدة الديلى هيرالد كانت إحدى ضحايا ما يطلق عليه كوران نظام الترخيص الاعلانى "Advertising Licensing system" ، الذى كان من ضحاياه أيضا جريدة النيوز كرونيكل»[١٢].

لقد أوضحت كل هذه الأحداث أن هناك خطأ ما فى سوق الصحافة البريطانية،وأنه لابد من القيام بعمل ما، وقد بذلت عدة محاولات لإصدار صحف جديدة من جماعات سياسية تنتمى لليمين ولليسار حيث خططت جمعية العمال الاشتراكيين التروتسكيين لإنشاء جريدة يومية تنطق باسم الحركة العمالية، ولكن بعد عامين من الكفاح لتحقيق ذلك لم تستطع هذه الجمعية إنشاء جريدة يومية جديدة وماتت الفكرة، كما خططت جماعات سياسية ودينية أخرى لإصدار صحف جديدة، لكنها لم تستطع أيضا نتيجة لتزايد تكاليف إصدار الصحف.

ازاء كل هذه الظروف فقد تزايد القلق العام من ظاهرة الاحتكار والتركيز، وقد عبر هارولد ماكميلان رئيس الوزراء فى عام ١٩٦٠ عن قلقه من ذلك، وفى عام ١٩٦١ ناقش مجلس العموم البريطانى المشكلة، وأعلن عن أسفه لإغلاق صحيفتى

النيوز كرونيكل وذا ستار كما عبر عن قلقه لتزايد وتركيز ملكية الصحافة فى أيدى قليلة، وطالب الحكومة بتشكيل لجنة جديدة للتحقيق فى الاتجاه المتزايد نحو الاحتكار، وقال مستر ويلكنسون عضو المجلس: إنه إذا استمر هذا الاتجاه نحو تركيز الملكية فإنه سيؤدى إلى ديكتاتورية الصحافة.

وفى رده على هذه المناقشة قال وزير الداخلية: إن أى تدخل من الحكومة فى هذا المجال غير مرغوب فيه لأنه يعنى التدخل فى حرية الصحافة، ورفض فكرة تشكيل لجنة تحقيق حكومية، وقال إن ذلك مهمة مجلس الصحافة، أن يقوم بالتحقيق، وأن يقدم توصياته حول هذا الموضوع.

وقد احتج أعضاء مجلس العموم من حزبى العمال والليبراليين على امتناع الحكومة عن اتخاذ أى عمل إيجابى إزاء إغلاق هذه الصحف، ومع ذلك أصرت الحكومة على عدم تشكيل لجنة للتحقيق فى ذلك، ولكن انفجرت المناقشة مرة أخرى عقب ذلك بسبعة أشهر نتيجة لقيام مجموعة الديلى ميرور بشراء مجموعة أودهمز، لكن الحكومة رفضت أيضا تشكيل لجنة تحقيق أو التدخل لوقف صفقة شراء مجموعة الميرور لمجموعة أودهمز، وطالب مستر ماكميلان رئيس الوزراء صناعة الصحافة نفسها بإجراء بحث حول المشكلات التى تواجهها، ولكن بعد ٩ أيام من هذا التصريح، أعلن مستر ماكميلان عن تشكيل لجنة ملكية للتحقيق فى مشكلات صناعة الصحافة والعوامل المالية التى تؤثر على إنتاج وتوزيع الصحف.

وقد بدأت هذه اللجنة عملها فى ٦ يونيو ١٩٦١ برئاسة لورد شاوكروس، حيث اصدرت تقريرها فى سبتمبر ١٩٦٢، وقد أوضحت اللجنة فى تقريرها أن معدل التركيز فى بريطانيا قد زاد بشكل كبير منذ صدور تقرير اللجنة الملكية الأولى عام ١٩٤٩، ففى مجال الصحف اليومية أصبحت أكبر ثلاث مؤسسات صحفية فى بريطانيا تسيطر على ٦٧٪ من إجمالى توزيع الصحف اليومية فى بريطانيا، وذلك فى مقابل ٤٥٪ فى عام ١٩٤٨، وذلك على النحو التالى[١٣]:

الصحف اليومية

١٩٤٨		١٩٦١	
المؤسسة	النسبة المئويةللتوزيع	المؤسسة	النسبة المئويةللتوزيع
بيفر بروك نيوز بيبرز	٪١٧	ديلى ميرور جروب	٪٢٤
اسوشيتد نيوز بيبرز	٪١٥	اسوشيتد نيوز بيبرز	٪٢٣
ديلى ميرور جروب	٪١٣	بيفر بروك نيوز بيبرز	٪٢٠
المجموع	٪٤٥		٪٦٧

أما بالنسبة لصحف الأحد فإن الأمر قد ازداد خطورة حيث أصبحت أكبر ثلاث مؤسسات صحفية تسيطر على ٨٤٪ من توزيع صحف الأحد فى بريطانيا، وذلك فى مقابل ٦١٪ فى عام ١٩٤٨، وذلك على النحو التالى [١٤]:

صحف الأحد

١٩٤٨		١٩٦١	
المؤسسة	النسبة المئويةللتوزيع	المؤسسة	النسبة المئويةللتوزيع
نيوز أوف ذا ورلد	٪٢٧	ديلى ميرور جروب	٪٤٢
كيمسلى نيوز بيبرز	٪١٩	نيوز أوف ذا ورلد	٪٢٥
أودهمز برس	٪١٥	بيفر بروك نيوز بيبرز	٪١٧
المجموع	٪٦١		٪٨٤

كما لخصت اللجنة فى تقريرها التطورات التى حدثت فى الصحافة البريطانيةمنذ عام ١٩٤٩ فيما يلى:

١ ـ منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٦١ توقفت عن الصدور ١٧ صحيفة يومية، وصحيفة أحد فى حين لم تصدر سوى ٤ صحف جديدة فقط، كما تناقص عدد الصحف الاسبوعية.

٢ ـ زادت سيطرة مجموعة قليلة من الملاك على تدفق الانباء والآراء من خلال الصحف اليومية وصحف الأحد.

٣ ـ تزايد تركيز الملكية فى الصحف الأسبوعية، كما تزايدت ظاهرة الاحتكار فى الصحافة الإقليمية(١٥).

وكان من بين النتائج التى توصلت لها اللجنة أن الصحف القومية البريطانية تميل إلى اليمين، لكنها مع ذلك تنتقد حكومات المحافظين بحرية، وأن آراء اليسار لم يتم التعبير عنها أو نقلها بشكل كاف فى الصحف القومية(١٦).

وكان ذلك يعنى أن التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة قد أوجد قيودا على حرية الصحف فى نقل الآراء المختلفة فى المجتمع، وأن هناك قوى سياسية واجتماعية محرومة من الوصول إلى الجماهير عن طريق الصحافة، وهو ما يعنى أيضا أن سلطة رأس المال قد حلت محل سلطة الدولة فى تقييد التدفق الحر للمعلومات والآراء.

ولكن بالرغم من ذلك قالت اللجنة: إن هناك نطاقا ملحوظا يتيح حرية الاختيار بين الصحف القومية، لكنه أقل مما كان عليه فى عام ١٩٤٩.

ويلاحظ أن هذه اللجنة قد انتهجت نهج اللجنة السابقة فى النظر إلى المقترحات المقدمة لها من حيث ضرورة المحافظة على شكل الملكية الفردية للصحف، ومنع الدولة من التدخل بأى شكل فى ملكية الصحافة، وقد قدمت إلى هذه اللجنة أيضا معظم المقترحات التى قدمت إلى اللجنة السابقة، ولكن هذه اللجنة أيضا قد رفضتها كلها حيث قالت: إنها ترفض أية مقترحات لا توجد فيها إمكانية حقيقية للمحافظة على تنوع واستقلالية الصحافة.

وبالرغم من أن حالات توقف الصحف التى سبق أن عرضناها كان يمكن علاجها بتعويض هذه الصحف عن خسائرها مما يمكنها من الاستمرار، أو مساعدة محرريها وعمالها على تملكها مع تقديم إعانة لها، إلا أن اللجنة قد رفضت أى شكل من أشكال الإعانة على أساس أن ذلك يحمل مخاطر تدخل الحكومة فى شئون الصحافة، كما رفضت اقتراحا آخر بأن تقوم الحكومة بتوزيع إعلاناتها على

كل الصحف، وقالت إنها ترفض أن يتم توزيع الإعلانات الحكومية على أية أسس غير تجارية.

وهكذا فإن تقرير اللجنة لم يسفر عن أى حل لمشكلة التركيز والاحتكار فى صناعة الصحافة، وقد رفضت اللجنة اقتراح إصدار قانون يمنع بشكل تام الاندماج بين الصحف، أو تحويل ملكيتها إلى مجموعات صحفية أخرى، وقالت: إنه ليس هناك مصلحة عامة فى منع بيع الصحف إلى شركات أخرى أو اندماجها، مثل اندماج ذا نيوز كرونيكل مع الديلى ميل أو الصندای دسباتش مع الصندای اكسبريس، لأنه على أية حال فإن الصحيفة سوف تختفى من الوجود، ومع ذلك فإنه فى بعض الحالات يمكن أن يكون الاندماج بين الصحف مناقضا للمصلحة العامة، ومثال ذلك اندماج مجموعة أودهمز مع مجموعة الديلى ميرور لأن مجموعة أودهمز يمكن أن تستمر فى الوجود دون الحاجة إلى اندماجها فى مجموعة الديلى ميرور(١٧).

وعلى ذلك كان أهم التوصيات التى جاءت فى تقرير هذه اللجنة هو أن يتم إنشاء لجنة للنظر فى اندماج وبيع وشراء الصحف، وأن يكون لهذه اللجنة حق الإطلاع على جميع المستندات والوثائق الخاصة بالصحف التى يتم عرضها للبيع، أو للاندماج مع صحف أخرى مع استثناء الصحف التى يمكن أن تتوقف إذا لم يتم بيعها، أو اندماجها فى صحف أخرى، كما أوصت اللجنة الملكية بأن تأخذ هذه اللجنة المقترحة شكل المحكمة لإصدار الأحكام فى اندماج وبيع الصحف، وأن يكون قرارها ملزما وليس استشاريا، وأن تقوم هذه المحكمة بإعطاء موافقتها على بيع أو اندماج الصحيفة إذا ثبت لها أن هذا البيع أو الاندماج سيحقق مصلحة عامة فى تقديم الأخبار والتعبير الحر عن الرأى.

وكان من الواضح من هذه التوصية أن اللجنة الملكية تقصد باقتراحها إنشاء محكمة للاحتكار والاندماج The press amalgamations court، وقالت: «يجب أن تتكون من قضاة من المحكمة العليا، وأعضاء من خارج مهنة الصحافة يعينون بناء على توصية من النائب العام بعد استشارة مجلس الصحافة، ولكن ما

جاء به قانون الاندماج والاحتكار كان شيئا مختلفا تماما كنا سيتضح من خلال دراستنا لهذا القانون.

قانون الاندماج والاحتكار:

عقب صدور تقرير اللجنة الملكية عام ١٩٦٢ لم تقم الحكومة باتخاذ أية خطوات لتنفيذ توصية اللجنة بإنشاء محكمة الاحتكار والاندماج، وقد قدم بعض أعضاء مجلس العموم عددا من الأسئلة للحكومة حول الإجراءات التى اتخذتها لتنفيذ توصية اللجنة الملكية للصحافة ١٩٦٢، ففى ٢ ديسمبر ١٩٦٣ وجه مستر والاس سؤالا إلى رئيس الوزراء حول هذا الموضوع، ورد رئيس الوزراء بأن الحكومة مازالت تبحث هذه التوصية، ولكنها واجهت صعوبات عديدة.

وفى اليوم التالى مباشرة لهذا التصريح وجه عضو آخر السؤال نفسه إلى رئيس الوزراء الذى كرر إجابته السابقة.

وبعد توالى الأسئلة من أعضاء المجلس والتى بلغ مجموعها ستة، اضطر رئيس الوزراء إلى الإجابة حيث قال: إن العوامل التى تؤدى إلى اندماج الصحف، وبالتالى تركيز الملكية فى معظمها عوامل اقتصادية، وأن هناك صعوبة فى تحديد ما يمكن أن تفعله هذه المحكمة التى اقترحتها لجنة شاوكروس بالنسبة لهذه العوامل الاقتصادية التى تجعل عملية الاندماج ضرورية فى بعض الأحيان.

وفى إجابة عن سؤال آخر قال رئيس الوزراء: إنه يعترف بأن الصحف البريطانية تواجه مشكلات اقتصادية، ولكن لم يتقدم أحد بأى حل لذلك.

وقد ظلت الحكومة تماطل فى تقديم تشريع إلى البرلمان ينفذ توصية اللجنة، بالرغم من تزايد حالات التركيز فى مجال الصحافة واندماج الصحف أو توقفها عن الصدور، حيث شهد عام ١٩٦٣/١٩٦٤ اختفاء خمس صحف مسائية اقليمية بالإضافة إلى جريدة الديلى هيرالد.

ثم سقطت حكومة المحافظين وجاءت حكومة العمال التى قدمت إلى البرلمان مشروع قانون الاندماج والاحتكار عام ١٩٦٥، ولكى نفهم نصوص هذا القانون فإنه لابد من الإشارة إلى قانون آخر صدر عام ١٩٤٨ هو قانون الاحتكارات والممارسات التقييدية، وهو ما يتعلق ببحث حالات الاحتكار فى الصناعة والتجارة، ولكن لا يمس الصحافة بأى شكل، وطبقا لهذا القانون فإنه تشكل لجنة الاحتكارات التى تقوم ببحث أية اتجاهات احتكارية تظهر فى مجال الصناعة والتجارة، وتشكل هذه اللجنة بقرار من وزير التجارة، وكانت اللجنة الملكية التى شكلت عام ١٩٤٧ قد رأت فى تقريرها الصادر سنة ١٩٤٩ أن هذا القانون يمكن أن يوفر أداة كافية لبحث أية أوضاع احتكارية تظهر فى مجال الصحافة على أساس اعتبار الصحف منتجات، وفى حالة ما يثبت أن المنتج (الصحافة) يسيطر عليه منتج واحد، أو مجموعة منتجين، أو أن هناك اتفاقا بين مجموعتين أو أكثر للحد من المنافسة يمكن للجنة الاحتكارات أن تقوم بتحقيق يقدم نتائجه إلى البرلمان لمناقشته.

وقدجاء القانون الذى تقدمت به حكومة العمال مستندا إلى هذا القانون الصادر فى سنة ١٩٤٨ فى أنه لم ينشئ لجنة جديدة، أو محكمة للاحتكار والاندماج كما أوصت لجنة شاوكروس حيث تجاهل هذه التوصية تماما، وقرر إحالة طلبات اندماج أو شراء أو بيع الصحف إلى لجنة الاحتكارات القائمة بالفعل بمقتضى قانون ١٩٤٨، مع ادخال عدة نصوص خاصة بالصحافة على النحو التالى:

١ ـ نص قانون الاندماج والاحتكار الصادر سنة ١٩٦٥، على أن تحويل ملكية الصحف اليومية أو صحف الأحد أو الصحف الإقليمية اليومية والإسبوعية يتطلب موافقة من وزير التجارة، ويعاقب القانون على إجراء هذا التحويل بدون الحصول على موافقة وزير التجارة بالسجن لمدة عامين، وذلك إذا كان المالك الجديد يسيطر بالفعل على صحف يومية أو صحف أحد أو صحف إقليمية يصل متوسط توزيعها فى المملكة المتحدة إلى ٥٠٠ ألف نسخة أو أكثر،

أو كان من شأن هذا التحويل أن يؤدى إلى هذه النتيجة .

ويلاحظ هنا أن القانون قد أخرج الدوريات، حيث لايتطلب لتحويل ملكيتها الحصول على موافقة وزير التجارة، كما أنه قد سمح بتحويل الملكية بدون الحصول على موافقة وزير التجارة إذا كان ما يمتلكه المالك الجديد من صحف يقل توزيعها عن ٥٠٠ ألف نسخة، ولا يؤدى امتلاكه للصحيفة الجديدة إلى وصول توزيع الصحف التى يمتلكها إلى هذا المعدل.

٢ – أن يقوم الوزير بإحالة طلبات التحويلات فى ملكية الصحف إلى لجنة الاندماج والاحتكار، وتقوم هذه اللجنة ببحث الطلب المحال إليها من الوزير حيث توصى بالموافقة على التحويل أورفضه إذا كان التحويل يمكن أن يكون مناقضا للمصلحة العامة، ومعنى هذا أن على اللجنة لكى توصى برفض تحويل الملكية أن تثبت أن هذا التحويل ضد المصلحة العامة، أى أن عبء إثبات أن التحويل ضد المصلحة العامة يقع على عاتق اللجنة، وهى عملية صعبة، ويمكن القول هنا إنه طبقا لتوصية لجنة شاوكروس فى سنة ١٩٦٢ فإن كل تحويل للملكية يمكن أن يؤدى إلى تقليل التنوع، أو تقييد تدفق المعلومات أو الأخبار أو التعبير الحر عن الرأى مناقض للمصلحة العامة، وعلى ذلك فإن اللجنة إذا رأت أن التحويل يمكن أن يؤدى إلى أى من النتائج السابقة فإنه بذلك يكون مناقضا للمصلحة العامة، وعليها أن ترفضه، ولكن استقراء مجمل ممارسات اللجنة فى الطلبات التى نظرتها بعد صدور القانون يوضح أنها لاتأخذ بهذا التفسير، وأنها قد أعطت موافقتها فى بعض الحالات نتيجة لعدم قدرتها على إثبات أن التحويل مناقض للمصلحة العامة بالرغم من اعترافها بأن من شأن هذا التحويل أن يقيد التعبير الحر عن الرأى، ولذلك فقد رأت اللجنة الملكية للصحافة فى عام ١٩٧٧ ضرورة أن يوضع عبء إثبات أن التحويل المقترح للملكية لايتعارض مع المصلحة العامة على عاتق طالبى التحويل، وليس على عاتق اللجنة، وعلى ذلك فإن على اللجنة أن لاتعطى موافقتها إلا إذا اقتنعت بأن التحويل لن يكون متعارضا مع المصلحة العامة[١٨].

كما أنه حتى فى حالة رفض اللجنة للموافقة على طلب التحويل، فإن رأى اللجنة ليس ملزما للوزير، بل أن رأيها استشارى، وهو مايتناقض تماما مع توصية لجنة شاوكروس سنة ١٩٦٢ . ولايجعل هذه اللجنة بديلا للمحكمة التى اقترحت اللجنة إنشاءها، فطبقا لتوصية اللجنة فإن حكم هذه المحكمة ملزم ولابد من تنفيذه.

الأمر الثانى: هو أن هذه اللجنة ذات طابع حكومى، فهى تابعة لوزير التجارة، وكانت لجنة شاوكروس قد رفضت فكرة أن تكون هذه اللجنة- «وهى موجودة منذ عام ١٩٤٨»- هى التى تبحث طلبات تحويل الملكية، حيث قالت لجنة شاوكروس: إن لجنة الاحتكارات لاتمتلك سلطة أكثر من تقديم تقرير إلى الحكومة، وقالت إن قرار الموافقة على بيع صحيفة يجب أن يظل بعيدا تماما عن أيدى الحكومة، ولقد اتضحت بالفعل مدى أهمية ذلك، وكانت لجنة شاوكروس واضحة ومحددة فى تحديدها للشكل الذى يجب أن تتخذه الهيئة التى تبحث طلبات تحويل الملكية، فهى أرادت أن تكون الهيئة التى تقوم ببحث طلبات تحويل الصحف هيئة قضائية مستقلة تتخذ شكل المحكمة، وليست لجنة حكومية مثل لجنة الاحتكارات، لكن الحكومة رفضت فكرة لجنة شاوكروس حول إنشاء محكمة الاندماج والاحتكار، حيث قال وزير التجارة فى البرلمان عند تقديم مشروع هذا القانون: «إن القرارات فيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير ليست قرارات قضائية».

٣ - تضمن القانون بعض الاستثناءات فى عرض الأمر على لجنة الاحتكارات، حيث أجاز للوزير إعطاء موافقته على طلب تحويل ملكية الصحيفة إذا كان توزيع هذه الصحيفة يقل عن ٢٥ ألف نسخة، أو إذا كانت الجريدة غير قابلة للحياة اقتصاديا بدون هذا التحويل، وذلك بدون عرض الأمر على لجنة الاحتكارات.

وقد تم استغلال هذه النصوص بشكل كبير من جانب الحكومة. واستغل الوزير الاستثناءات المخولة له فى إعطاء موافقته على الكثير من طلبات تحويل الملكية دون عرض الأمر على اللجنة، فقد أوضحت اللجنة الملكية عام ١٩٧٧ أنه منذ صدور

قانون الاندماج والاحتكار عام ١٩٦٥ وحتى صدور تقرير هذه اللجنة فى عام ١٩٧٧، عرضت على وزير التجارة ٥٠ حالة لتحويل ملكية الصحف، وقد تم عرض ٧ فقط من هذه الطلبات على لجنة الاحتكارات، أما الحالات الباقية وعددها ٤٣ حالة فقد أعطيت لها موافقة وزير التجارة بشكل مباشر بدون عرض الأمر على لجنة الاحتكارات، وقد تم تبرير عدم عرض أمر تحويل ملكية ٣ صحف على لجنة الاحتكارات بحجة عدم إمكانية الصدور بشكل مستقل، وفى ٤٠ حالة على أساس أن التوزيع يقل عن ٢٥ ألف نسخة، أما الطلبات التى أحيلت إلى لجنة الاحتكارات، فقد أوصت اللجنة بالموافقة عليها، واستندت فى ذلك إلى أنه إذا لم يتم تحويل الملكية ، فإن البديل المحتمل لذلك هو إغلاق الصحيفة، وأنه ليس هناك خطر على المصلحة العامة فى تحويل الملكية.

ومن هذا العرض يتضح أن هذا القانون قد احتوى على الكثير من الثغرات التى استغلتها الشركات المتعددة الجنسيات للتوسع فى امتلاك الصحف، كما استغلتها الحكومة لتحقيق أهداف خاصة كما سنوضح بالأدلة خلال مناقشتنا لبعض حالات تحويل الملكية فيما بعد، ويبرر ذلك خوف لجنة شاوكروس من وقوع حق الموافقة أو رفض تحويل الملكية فى أيدى الحكومة، وإصرارها على أن يكون ذلك فى أيدى هيئة قضائية.

ولقد أدت هذه الثغرات إلى أن تكون «نصوص هذا القانون غير فعالة ولا قيمة لها»، وقد تبنى مجلس الصحافة هذا الرأى فى عام ١٩٨٧، بعد وضوح عدم قدرة هذا القانون على الحد من تركيز الملكية، وكان مجلس الصحافة قد تبنى رأيا آخر عام ١٩٨٣ قال فيه: «إن تركيز الملكية يتناقص منذ صدور قانون الاندماج والاحتكار عام ١٩٦٥»[١٩]. ولا شك إن هذا الرأى الأخير خاطئ تماما، وسوف نوضح بالأدلة أن هذا القانون كان عديم الأهمية، ولم يكن له أى تأثير، بل إن التركيز والاحتكار قد تزايد فى ظله بشكل أكبر.

هناك أيضا رأى يتبناه جون وال، وهو أن قانون الاندماج والاحتكار الصادر سنة ١٩٦٥ قد جاء أكثر تقييدا لتحويل الملكية من توصية لجنة شاوكروس، ويستند فى

ذلك إلى أن قرار الاندماج، أو انتقال صحيفة إلى مجموعة أخرى قد أصبح فى يد الحكومة، كما تم تقليل مجموع التوزيع الذى يتطلب الحصول على موافقة من وزير التجارة من ٣ ملايين نسخة كما اقترحت اللجنة إلى نصف مليون نسخة كما جاء فى القانون ، كما أنه قرر السجن لمدة عامين عقوبة على بيع الصحيفة أو اندماجها فى مجموعة صحفية أخرى بدون الحصول على موافقة وزير التجارة[٢٠].

ولكن الحقيقة أن النص الخاص بعقوبة السجن غير قابل للتطبيق، وليس من المتوقع أن يقدم أحد على تحويل ملكية صحيفة بدون الحصول على موافقة وزير التجارة، ثم لماذا يقدم على ذلك إذا كان لم يتم رفض أى طلب لتحويل الملكية منذ صدور هذا القانون حتى الآن، كما أن وقوع الحق فى رفض أو الموافقة على تحويل الصحف فى أيدى الحكومة كان من أخطر العيوب فى هذا القانون، كما أنه لايشكل تقييدا لعملية تحويل الصحف كما يرى جون وال.

هناك أيضا نقطة يجب الإشارة إليها، هى أنه عندما تم إدراج قانون الاندماج والاحتكار الصادر سنة ١٩٦٥ فى قانون التجارة الحرة عام ١٩٧٣ تم إدخال نص يبيح للوزير فرض أية شروط يراها محققة للمصلحة العامة أو تضمن استقلال الصحيفة على المالك الجديد قبل أن يقوم بإعطائه الموافقة على التحويل، وقد ثبت أيضا أن هذا النص لاقيمة له، وقد فرضت الحكومة بعض الشروط لضمان الاستقلال التحريرى للصحف عند موافقتها على تحويل بعض الصحف، لكن الملاك الجدد مثل ميرود وك لم يلتزموا بهذه الشروط.

الاحتكار والتركيز بعد صدور قانون الاحتكار :

لقد جاء أول اختبار عملى لفعالية نصوص قانون الاندماج والاحتكار عقب صدوره بعام واحد، ففى عام ١٩٦٦ أحال وزير التجارة إلى لجنة الاحتكارات موضوع بيع جريدة التايمز لمؤسسة تومسون، وقد وافقت اللجنة على هذا البيع، وقالت فى تقريرها: إنها لا تعتبر أن التحويل المقترح سيؤدى إلى زيادة التركيز فى ملكية الصحافة وأنه لايتعارض مع المصلحة العامة.

وكانت لجنة الاحتكارات قد طلبت من مجلس الصحافة إبداء رأيه فى أمر بيع

التايمز لتومسون، فقال فى شهادته التى قدمها للجنة: «إن اقتراح إنشاء شركة جديدة لنشر التايمز والصنداى تايمز يملكها تومسون من شأنه أن يضيف التايمز إلى مجموعة تمتلك فى المملكة المتحدة، بالإضافة إلى الصنداى تايمز وذا سكوتسمان ١٠٠ مجلة وصحيفة إقليمية، ولها مصالح متنوعة خارج نطاق الصحافة تشمل التليفزيون السويدى، وشركات لنشر الكتب وهى مؤسسة تومسون، ولذلك فإن إضافة أداة مهمة للرأى مثل التايمز تمثل زيادة كبيرة فى قوة هذه المجموعة، وأن ذلك يمثل استمرارا فى الاتجاه إلى تركيز الملكية فى الصحافة»[٢١].

لكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأى، ويرى الكثير من الكتاب «على سبيل المثال روبرتسون وسميث» خطأ الرأى الذى اعتمدت عليه اللجنة وأن تحويل ملكية التايمز لتومسون كان متعارضا مع المصلحة العامة، وأن اللجنة قد أخطأت فى الموافقة عليه، لأن من شأن هذا التحويل أن يؤدى إلى زيادة تركيز ملكية الصحافة.

كما ظهر بوضوح أن إلقاء عبء إثبات أن تحويل ملكية الصحف يتعارض مع المصلحة العامة، على عاتق لجنة الاحتكارات وليس على عاتق طالبى التحويل كان له دور كبير فى تقليل فعالية نصوص قانون الاندماج والاحتكار، ففى عام ١٩٦٦ أيضا عرضت على لجنة الاحتكارات أمر تحويل ملكية ٤ صحف إقليمية من مؤسسة كروشا آند صن ليمتد Crusha and son limited إلى مؤسسة تومسون، وقد قالت اللجنة: إن شركة كروشا قد حققت أرباحا معقولة خلال الفترة من ١٩٦١- ١٩٦٦، ومن ثم فإنه ليس هناك ضرورة لتحويل ملكية الصحف التى تملكها هذه الشركة إلى شركة تومسون، وأنها تفضل أن تبقى هذه الصحف ملكا لشركة كروشا لأن ذلك يعنى تمتع هذه الصحف بقدر معقول من الاستقلال، ومع ذلك فإن لجنة الاحتكارات لم تجد سببا معقولا لمنع انتقال ملكية هذه الصحف إلى شركة تومسون فوافقت على التحويل[٢٢].

ويتهم جرمى تونستال الحكومة بأن موافقتها على تحويل ملكية التايمز إلى تومسون، والصحف الإقليمية الأربع التى كانت تملكها شركة كروشا قد جاء لتحقيق دوافع سياسية، فشراء تومسون لجريدة التايمز سنة ١٩٦٦ قد تمت مناقشته

فى مجلس الوزراء وكان ويلسون رئيس الوزراء يرغب بالموافقة على هذا التحويل أن يشعر تومسون بالجميل السياسى فى محاولة منه لجعل التايمز تتجه إلى تأييد حزب العمال وحكومته(٢٣).

وقد تردد هذا الاتهام كثيرا بعد ذلك، لا بل ظهرت صحته فى الكثير من حالات تحويل الملكية التى سوف نستعرضها فيما بعد، وهو مايؤكد صحة مخاوف لجنة شاوكروس، ورغبتها فى إنشاء محكمة قضائية للموافقة أورفض تحويل ملكية الصحف، وعدم إعطاء هذا الحق للجنة ذات طابع حكومى.

كما استمر أيضا تناقص عدد الصحف فى بريطانيا من خلال عملية الاندماج بين الصحف حيث أشار مجلس الصحافة عام ١٩٦٦ إلى توقف صحيفة مسائية و١٥ صحيفة أسبوعية. و٢٦ صحيفة دورية خلال هذا العام عن الصدور، وقد عبر المجلس عن قلقه من استمرار الاتجاه لتركيز ملكية الصحافة فى أيد قليلة.

وقد أثار تزايد الملكية فى الصحافة اهتماما كبيرا ومناقشات واسعة داخل مجلسى البرلمان خلال عام ١٩٦٧، حيث تم الاعتراف فى كلا مجلسى البرلمان بأنه من الضرورى للديمقراطية أن يكون هناك نطاق واسع من الصحف المستقلة، وقد جاءت المناقشة الأولى فى ٢٥ يناير ١٩٦٧ فى مجلس اللوردات حيث استمرت ٧ ساعات، لكن التيار العام لهذه المناقشة بالرغم من الاعتراف بزيادة التركيز فى الملكية قد عارض أى مشروع تقوم به الحكومة لتقديم إعانات للصحف، وقد عبر وزير التجارة عن اتجاه الحكومة فى هذه المناقشة حيث قال: إن صناعة الصحافة هى آخر صناعة ترغب الحكومة فى التدخل فيها، لكن المشكلة أن تنوع واستقلال الصحف لايتم تهديده بواسطة أية حكومة فى هذا البلد، ولكن يتم تهديده بالمدخلات الاقتصادية لصناعة الصحافة، وبالميل إلى تركيز الصحف فى أيد أقل، وتوقف الكثير من الصحف، وإذا ماقبلنا حقيقة أن حرية الصحافة ضرورية للاختيار الديموقراطى، فإن علينا أن نواجه حقيقة أن الصحيفة لن تكون حرة إذا لم تكن ناجحة تجاريا، وأضاف وزير التجارة: إن الحكومة ترى أن على صناعة الصحافة نفسها أن تجد حلا لمشاكلها الاقتصادية، وأن لاتعتمد على أى عمل للإنقاذ

يمكن أن تقوم به الحكومة، ولكن وزير التجارة أعترف بأن الحكومة تدرس بعض الاقتراحات مثل تقديم منح للصحف الضعيفة من خلال هيئة مستقلة مثل مجلس الفنون أومؤسسة تمويل الفيلم القومى، أو لجنة المنح للجامعات، أو أى نظام لإعادة توزيع الدخل بين الصحف التى تحقق أرباحا وتلك التى لاتحقق أرباحا، لكنه اعترف أيضا بأن هناك الكثير من الصعوبات التى تواجه تنفيذ مثل هذه الاقتراحات.

وبالرغم من ذلك فإن الأعوام التالية قد كشفت عن عدم جدية الحكومة فى تنفيذ المقترحات التى أعلنها وزير التجارة فى مجلس اللوردات، ولم تكشف عن نتائج دراساتها لمقترحات الإعانات أو إعادة توزيع الدخل.

ومن ناحية أخرى فقد استمرت الصحف فى تحقيق خسائر كبيرة، نتيجة تزايد تكاليف طباعة الصحف بشكل كبير، ولم تفلح زيادة أسعار الصحف فى تحقيق التوازن بين مصروفات الصحف وإيراداتها، بل أدت إلى تناقص التوزيع حيث هبط معدل توزيع الصحف فى بريطانيا فى الفترة من ١٩٦١- ١٩٧١ بنسبة ١١ ٪[٢٤].

ونتيجة لذلك فقد تزايد الطابع الدولى لملكية وسائل الإعلام فى بريطانيا، حيث أصبح جزء كبير من وسائل الإعلام البريطانية مملوكة لشركات أجنبية وبشكل أكثر تحديدا لشركات أمريكية، وهو مايطلق عليه جولدنج الاتجاه إلى أمركة وسائل الإعلام البريطانية Americanization [٢٥].

ويؤيد ستيوارت هول مقولة جولدنج لكنه يفسر دخول رؤوس الأموال الأجنبية بأنه قد «جاء نتاجا لما أسمي بالحل التكنولوجي لمشكلة تكاليف إنتاج الصحف، والتكاليف العالية لعملية الإحلال والتجديد في الآلات، ونتيجة لذلك فقد تم فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدي إلي أزمة داخلية بين رؤوس الأموال المتنافسة، حيث إن الملاك الوطنيين قد قاوموا دخول أنواع جديدة من رأس المال لم تستوعب تقاليد الصحافة البريطانية أو الأسر التي امتلكتها، ولقد كان البديل الآخر لذلك هو تدخل الدولة أو مساندتها لرؤوس الأموال الوطنية أو للأسر

التي كانت تمتلك الصحف، لكن ذلك سوف يمثل تحولا عن الملكية الخاصة إلى اتحاد غير مقدس بين رأس المال ورأسمالية الدولة، وسوف يمثل ذلك صراعا بين نوعين من رأس المال، وفى حالة الصحافة فإنه سوف يدمر علة وجودها وهو المصدر الاقتصادى لاستقلالها التقليدى.

وقد بدأ هذا الاتجاه يتزايد خاصة عقب دخول روبرت ميردوك إلى سوق الصحافة البريطانية بشراء جريدة نيوز أوف ذا ورلد، ثم بشرائه لجريدة الصن فى عام ١٩٦٩، ثم توسعه السريع فى سوق الصحافة الإقليمية.

ويلاحظ أن صفقات روبرت ميردوك لم تعرض على لجنة الاحتكارات، بل أعطي وزير التجارة موافقته على تحويل الملكية بشكل مباشر، واستند فى حالة شراء ميردوك لنيوز أوف ذا ورلد على أن ميردوك لا يمتلك مصالح صحفية أخرى، ثم فى حالة الصن إلى عدم قدرة الجريدة على الاستمرار من الناحية الاقتصادية وعلى أنها قد حققت خسائر قدرها ١٢,٧ مليون جنيه.

كما تزايد الوعى لدى الكثير من الصحفيين وأعضاء البرلمان بعدم فعالية قانون الاندماج والاحتكار، وعدم قدرته على الحد من الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز فى ملكية الصحافة، وفى خلال عام ١٩٦٩ جرت مناقشة فى البرلمان حول الوضع الاقتصادى للصحافة، ودعا بعض أعضاء البرلمان الحكومة لإجراء بحث عام حول التركيب الاقتصادى والتجارى لصناعة الصحافة، وذلك نظرا للتناقص المستمر فى عدد الصحف القومية، وفى ضوء المشكلات التى تواجه صناعة الاتصال بوجه عام.

أما الدعوة الثانية لإجراء تحقيق عام حول صناعة الصحافة وتكوين لجنة للقيام بذلك فقد جاءت من لجنة الاحتكارات نفسها، حيث نصحت هذه اللجنة الحكومة فى عام ١٩٧٢ أن تبحث تشكيل لجنة للقيام ببحث حول تركيز الملكية فى الصحافة، وقد جاء ذلك فى تقرير هذه اللجنة عن بيع مجموعة من ٤ صحف أسبوعية إقليمية إلى روبرت ميردوك، وقد وافقت اللجنة فى تقريرها على هذا البيع، لكنها أشارت إلى قيام الشركات التى تمتلك الصحف القومية بالعمل على السيطرة على الصحف الإقليمية بغرض زيادة أرباحها، وقالت اللجنة: إنه إذا استمر هذا

الاتجاه فإن الصحافة سوف تصبح مركزة فى أيد قليلة تمتلك كل منها صحفية أو صحفيتين قوميتين وعدد كبير من الصحف الإقليمية والمحلية[٢٦].

لكن الحكومة مع ذلك لم تستجب لهذه الدعوات التى طالبت بتشكيل لجنه ملكية للتحقيق، وفى عام ١٩٧٣ ظهر بوضوح أن المشكلة تزايدت خطورتها بشكل كبير، حيث أوضحت الكثير من الدراسات تزايد الاحتكار والتركيز فى ملكية الصحافة بشكل لم يسبق له مثيل حيث أصبحت ثلاثة مجموعات صحفية تسيطر على ٧٢٪ من توزيع الصحف اليومية القومية و٨٦٪ من توزيع صحف الأحد القومية، كما أن هذه المجموعات الصحفية نفسها، قد أصبحت جزءاً من مجموعات أو تكتلات اقتصادية لها مصالح تجارية وصناعية متنوعة، ولها مصالح فى مجال وسائل الإعلام الأخرى مثل الراديو والتليفزيون.

كما ظهر الكثير من الشكاوى من هذا الاتجاه إلى تركيز الملكية، ففى عام ١٩٧٤ اشتكى حزب العمال البريطانى من السيطرة على وسائل الإعلام بواسطة أيد قليلة، وأن ذلك يؤدى إلى نظام مغلق لاتخاذ القرار.

كما كررت لجنة الاحتكارات دعوتها لتشكيل لجنة ملكية لبحث تزايد الاتجاه إلى تركيز الملكية فى الصحافة فى عام ١٩٧٣، وذلك فى تقريرها عن تحويل ملكية ١٨ صحيفة أسبوعية من شركة مورجن جرامبين إلى شركة ويستمنستر برس، وقد وافقت اللجنة على تحويل الملكية لكنها عبرت عن قلقها لتزايد ظاهرة التركيز فى ملكية الصحافة، وكان مجلس الصحافة قد اعترض فى تقريره للجنة على هذا التحويل، وقال إنه من المستحيل أن يعتبر ذلك تحقيقا للمصلحة العامة، حيث إنه يؤدى إلى زيادة التركيز فى ملكية الصحف الأسبوعية فى أيد قليلة، وأنه لا يجب السماح به، وأن من شأنه أن يجعل مجموعة ويستمنستر برس أكبر المجموعات الصحفية فى مجال نشر الصحف الأسبوعية، حيث أصبحت تسيطر بعد هذا التحويل على ١٠٠ صحفية أسبوعية يبلغ مجموع توزيعها ١٠,٣٪ من مجموع توزيع الصحف الأسبوعية فى المملكة المتحدة، ولكن رغم ذلك فقد وافقت لجنة الاحتكارات على هذا التحويل، وقد صرح وزير التجارة فى مجلس العموم بأنه

يبحث توصيات لجنة الاحتكارات حول ما إذا كان من المناسب إجراء تحقيق خاص حول مشكلة تزايد التركيز فى الصحافة[٢٧].

نتيجة لكل ذلك فقد اضطرت الحكومة فى مايو ١٩٧٤ إلى تشكيل لجنة ملكية لدراسة العوامل المؤثرة على اقتصاديات الصحف ومستوياتها التحريرية، وقد أشار رئيس الوزراء عند تشكيل هذه اللجنة إلى المشاكل التى تعانيها مجموعة بيفربروك الصحفية التى أدت إلى قيام هذه المجموعة بإغلاق مؤسسة جلاسجو للطباعة، وما يصدر عنها من صحف، وأن ذلك يهدد بإغلاق صحف أخرى كما أنه يشكل خطرا يهدد الحق العام فى الاختيار إذا ما تم إغلاق المزيد من الصحف.

وقد استمرت هذه اللجنة فى دراسة المشكلة حوالى ٣ سنوات، وفى خلال هذه السنوات الثلاث، تزايدت مشاكل الصحف بشكل حاد نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما تزايد دخول رأس المال الأجنبى إلى سوق الصحافة البريطانية، حيث اشترت شركة اتلانتك رتشفيلد ARCO، وهى شركة أمريكية للبترول تستغل بترول بحر الشمال جريدة الأوبزرفر فى عام ١٩٧٦.

وقد قدمت اللجنة الملكية للصحافة تقريرها النهائى إلى البرلمان عام ١٩٧٧، وباستقراء هذا التقرير يتضح أن اللجنة قد نجحت إلى حد كبير فى تشخيص المشكلة وتوصيفها، لكنها قد سارت على النهج نفسه التى سارت عليه اللجنتان السابقتان فى معالجة المقترحات المقدمة لها لحل هذه المشكلة، وظلت تتمسك بالنظرية الليبرالية التقليدية لحرية الصحافة وطبقا لتقرير لجنة ماكجروجر يمكن تلخيص الآثار المحتملة للاحتكار والتركيز فى الصحافة فيما يلى:

١ - زيادة حجم نفوذ ملاك الصحف تبعا لزيادة الصحف التى يمتلكونها.

٢ - تقييد التنوع فى مجال لصحافة، وتقديم الأخبار والتعبير عن الرأى.

٣ إن الملاك الحاليين للصحف يقومون بتحديد السياسة العامة للمجتمع من خلال هيئات تحرير صحفهم التى تقوم بترجمة أهدافهم إلى قرارات إنتاج، لرغم من أن هناك تقليد قوى بضرورة وجود استقلال ذاتى للهيئات حريرية، ومقاومة هذه الهيئات التحريرية لأية ضغوط من الملاك إلا أن لهؤلاء

الحق فى طرد المحررين وتعيين محررين جدد، بالإضافة إلى أن نمو الملكية الاحتكارية يفترض وجود دور مباشر لملاك الصحف فى الشئون التحريرية.

٤ - هناك احتمال قوى لتحول الصحف إلى أجهزة علاقات عامة للشركات التى تمتلكها، حيث تقوم هذه الصحف بتنفيذ استراتيجيات بناء الصورة لهذه الشركات، ويصبح الهم الأساسى لها هو بناء صورة إيجابية للشركة أو مجموعة المصالح التابعة لها(٢٨).

وقد أوضح تقرير لجنة ماكروجر أن ملكية الصحافة القومية تتركز بشكل كبير فى أيدى عدد قليل نسبيا من مجموعات النشر الكبيرة، والكثير من هذه المجموعات لها أنشطة متعددة داخل صناعة الصحافة مثل امتلاك الصحف الإقليمية والدورية، وخارج صناعة الصحافة مثل امتلاك أسهم فى محطات الراديو المحلية وشركات التليفزيون المستقل ITV، وقد أشارت اللجنة إلى تزايد ظاهرة امتلاك الشركات الرئيسية التى تمتلك الصحافة القومية لمصالح فى الراديو والتليفزيون، واتهمت اللجنة الحكومة بتشجيع هذه الشركات على امتلاك أسهم فى شركات الراديو والتليفزيون، وقالت: إن هناك ٥٧ شركة لنشر الصحف تمتلك استثمارات فى شركات برامج التليفزيون التجارية(٢٩).

كما أكد تقرير اللجنة أن الصحافة البريطانية قد أصبحت الآن مملوكة، وإلى حد غير عادى، لشركات لها مصالح خارج نطاق مهنة الصحافة بحيث أصبحت المصالح الاقتصادية الأخرى للشركات المالكة للصحف تسيطر على صناعة الصحافة فى السنوات الأخيرة، ولذلك يمكن القول: إن الصحافة أصبحت تعتمد وبشكل متزايد على المعونات التى تحصل عليها من صناعات أو مصالح أخرى، وهذه الظروف يمكن أن تؤدى إلى ضغوط على الإدارات والمحررين والصحفيين.

وعلى سبيل المثال فقد اكتشفت اللجنة أن الكثير من الصحف اليومية القومية وصحف الأحد القومية لا تحقق أرباحا، ولقد كان السبب الأساسى الذى جعل هذه الصحف تعيش خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة (١٩٦١ - ١٩٧٧) هو قيام الشركات التى تملكها بتقديم المعونات لها، وهذه المعونات تأتى من الأرباح

التى تحققها هذه الشركات من مجالات اقتصادية خارج نطاق صناعة الصحافة، ففى عام ١٩٧٦ كانت أرباح شركات البترول توفر دعما ماليا لخمس صحف بريطانية قومية هى الاوبزرفو والصنداى تايمز والتايمز والديلى ميل ولندن ايفننج نيوز.

كما أكدت اللجنة أن عدد الشركات التى تصدر صحفا فى المملكة المتحدة قد تناقص من ٤٩٠ شركة فى عام ١٩٦١ إلى ١٢٠ شركة فى عام ١٩٧٦، ويتراوح حجم هذه الشركات من مجرد شركة عائلية إلى شركات كبرى ذات أنشطة متعددة ومصالح دولية، وأن بعض هذه الشركات يتحكم فيها الأجانب، فمؤسسة تومسون، ومؤسسة نيوز انتر ناشيونال، ومؤسسة الاوبزرفر ليمتد يتحكم فيها الأجانب، وقد أشارت اللجنة إلى تقرير لجنة مستقبل الإذاعة الذى طالب بضرورة وضع حد لامتلاك الأجانب لأسهم فى شركات الراديو والتليفزيون التجارى، إلا أن لجنة ماكجروجر قالت: إنها لا تشارك لجنة الإذاعة مخاوفها، وأن الكثير من الصحف البريطانية كانت لسنوات طويلة مملوكة للأجانب وخاصة من دول الكومنولث، وبدون أن يحدث ذلك أية أضرار، هذا بالإضافة إلى أن وجود بعض الصحف الرئيسية البريطانية فى الوقت الحاضر معتمد على هذه الملكية.

وقد أوضحت اللجنة أن تركيز الملكية فى الصحافة القومية قد أثر بشكل كبير على التعددية والتنوع فى مجال الصحافة، حيث أشارت إلى أن هناك فجوة فى الصحافة القومية البريطانية لابد من ملئها بإصدار جريدة قومية تعبر عن اليسار، وتقدم تغطية لأنشطة اليسار أكثر من الموجود الآن فى جريدة الديلى ميرور، كما أوضح استطلاع للرأى قامت به اللجنة أن الكثير من الشعب البريطانى قد عبر عن أسفه لاختفاء جريدتى النيوز كرونيكل والديلى هيرالد، فقد مثل إغلاق هاتين الجريدتين خسارة كبرى للتنوع فى الأسلوب والمضمون[٣٠].

ولكن بالرغم من اعتراف اللجنة بأن نشر جريدة قومية جديدة قد أصبح مخاطرة كبيرة نظرا لارتفاع التكاليف، إلا أنها قد علقت أملها فى ملء الفجوة التى أشارت إليها على قيام اتحادات العمال بإصدار جريدة قومية جديدة تعبر عن الجناح اليسارى، واعتبرت أن ذلك يمثل حلا معقولا للفجوة فى الصحف القومية، وقد

كانت اتحادات العمال تبحث بالفعل فى تلك الفترة إمكانية إصدار صحفية قومية تعبر عن اليسار لكنها فشلت فى ذلك، ولم تحاول اللجنة نتيجة تمسكها بالنظرية الليبرالية التقليدية لحرية الصحافة أن تقترح أى شكل من أشكال المعونة لاتحادات العمال لإصدار هذه الجريدة القومية الجديدة.

أما فى مجال الصحافة الإقليمية فقد أوضحت اللجنة أن المنافسة قد اختفت تماما من سوق الصحافة الإقليمية، فباستثناء لندن لم يعد هناك أية مدينة فى المملكة المتحدة تصدر فيها أكثر من جريدة مسائية واحدة بالرغم من أنه فى سنة ١٩٦٠ كان هناك ٨ مدن بالإضافة إلى لندن تصدر فى كل منها صحيفتان مسائيتان متنافستان، وأثارت اللجنة إلى نمو حجم الشركات التى لها مصالح صحفية فى مناطق إقليمية متعددة، ومع أنه ليس هناك دليل على أن الجريدة المملوكة لمجموعة إقليمية أو سلسلة صحفية قومية يمكن أن تقدم خدمة أحسن أو أسوأ لقرائها من الخدمة التى تقدمها الجريدة المستقلة، إلا أن انتشار مثل هذا النمط من الملكية يعنى تزايد تأثير عدد قليل من الشركات على ما يتم تقديمه للقراء من خدمة صحفية، وأنه كلما قل عدد الشركات المالكة للصحف فى الأقليم، قل تبعا لذلك تعدد الأصوات وتنوعها فى الصحافة ككل، وأنه إذا وقعت إحدى هذه الشركات المحتكرة فى أيدى مالك لا يقدر مسئوليته فإن تأثير ذلك سوف يكون أكثر خطورة بقدر الصحف التى يسيطر عليها، ووصفت اللجنة قيام بعض الشركات بتوسيع ملكيتها للصحف فى الأقاليم بأنه استعمار Colonising لهذه المناطق لدرجة أنها قد خلقت احتكارات شاملة (٣١).

كما أشارت اللجنة إلى زيادة ملكية الشركات التى تمتلك الصحف القومية للصحف الإقليمية، فهناك خمس شركات تمتلك صحفا قومية وتملك فى الوقت نفسه صحفا إقليمية يصل عددها إلى ٥٢ صحفية يومية إقليمية وأكثر من ٢٠٠ صحفية أسبوعية.

وفى مجال صحف الرأى فقد أوضحت اللجنة تناقص هذا النوع من الصحف، حيث صنفت اللجنة الملكية لعام ١٩٦٢ (٧) صحف على أساس أنها صحف رأى، لكن تناقص عدد هذه الصحف فى عام ١٩٧٧ إلى (٤) صحف فقط، هى

الايكونومست ونيوستيتسمان وذا سبيكتاتور وتريبون[٣٣].

ولكن بالرغم من هذا التوصيف الذى يوضح خطورة المشكلة، وقيام القوى الرأسمالية بالسعى للسيطرة على سوق الصحافة واحتكاره إلا أن توصيات اللجنة قد جاءت ضعيفة إلى حد كبير، بل يمكن القول إنها قد جاءت أضعف من توصيات اللجنة التى سبقتها (لجنة شاوكروس ١٩٦٢)، حيث رفضت هذه اللجنة أيضا قيام الدولة بتقديم أية إعانات للصحف، ويرى جيرمى تونستال إن اللجنة لم تدرك أن الصحف سوف تضطر إلى الحصول على مساعدات من جهات أخرى، غالبا ما تكون هى تلك الاحتكارات التى تسعى لإحكام قبضتها على الصحافة[٣٤].

وكانت التوصيات الأساسية التى قدمتها اللجنة لمعالجة مشكلة الاحتكار والتركيز فى ملكية الصحافة هى تعديل قانون الاندماج والاحتكار ليتم تقليل الحد الأقصى لتوزيع الصحف التى يمتلكها الناشر أو الشركة التى تريد شراء صحيفة جديدة من ٥٠٠ ألف نسخة يوميا إلى ٢٠٠ ألف نسخة يوميا، وبالتالى فإن على الشركة التى تمتلك صحفا يصل توزيعها إلى ٢٠٠ ألف نسخة يوميا أن تحصل على موافقة وزير التجارة لشراء أية صحيفة جديدة، كما أوصت بعرض جميع طلبات تحويل ملكية الصحف إلى لجنة الاحتكارات.

وبالرغم من وضوح المساوىء التى نتجت عن هذا القانون، وأهمها وقوع الحق فى الموافقة على أو رفض تحويل ملكية الصحيفة فى أيدى الحكومة ولجنة الاحتكارات ذات الطابع الحكومى، إلا أن هذه اللجنة لم توص بالعودة إلى توصية لجنة شاوكروس ١٩٦٢ بإنشاء محكمة الاحتكار والاندماج، أو تغيير الطابع الحكومى للجنة.

كما أوصت أيضا بمنع امتلاك شركات الصحف لأسهم فى شركات الإذاعة والتليفزيون، يمكن أن تصل إلى الحد الذى يمكنها من ممارسة تأثير قوى على الشركات الإذاعية، كما أوصت بعدم السماح لأى شركة صحفية بامتلاك أسهم فى شركة إذاعة محلية، تقع فى دائرة المنطقة التى توزع فيها إحدى صحفها الإقليمية.

وأوصت اللجنة بإلزام كل صحيفة أو دورية ليس فقط بنشر اسم الناشر وعنوانه، بل أيضا بنشر اسم أية شركة تقدم إعانات للصحيفة، واسم البلد الذى تمارس فيه هذه الشركة نشاطها، ويجب أن يراقب مجلس الصحافة هذا الالتزام، كما يجب إلزام الصحف بإعلان مصالحها عندما تقوم بنشر أخبار أو التعليق على أنشطة الشركات التجارية والصناعية فى المسائل التى لها علاقة بالشركات التى يمتلك مالك الصحيفة أسهما فيها.

ولكن بالرغم من ضعف هذه التوصيات، والتى لا تتناسب مع تشخيص اللجنة للمشكلة، وعدم إمكانية أن تقدم حلا حقيقيا للمشكلة، إلا أن الحكومة قد تجاهلت تماما تنفيذ هذه التوصيات أو تعديل قانون الاندماج والاحتكار لإدخال النصوص التى طالبت اللجنة بإدخالها.

الوضع الراهن لمشكلة الاحتكار والتركيز:

استمر الاتجاه إلى تركيز الملكية فى الصحافة يتزايد عقب تقرير اللجنة الملكية عام ١٩٧٧ حتى أصبحت بريطانيا فى أواخر الثمانينات أكثر دول العالم الأوروبى تركيزا لملكية الصحافة. ولقد ساهمت اقتصاديات السوق الحرة للصحافة، والاستراتيجيات التنافسية التى اتبعتها الصحف تحت تأثير الملاك الجدد الذين دخلوا سوق الصحافة فى أواخر الستينات، ويأتى على رأسهم روبرت ميردوك فى دفع الصحافة البريطانية إلى طريق الاحتكار شبه الكامل لسوق الصحافة الذى وصلت إليه فى الثمانينات.

ويرى الكثير من الكتاب البريطانيين أن الصحافة البريطانية بخاصة ووسائل الإعلام بعامة قد أصبحت جزءا من احتكارات دولية هائلة، حيث يرى كوران وسيتون أن «تركيز الملكية وسيطرة الاحتكارات على وسائل الإعلام فى بريطانيا هو جزء من اتجاه عالمى تستعمر فيه الشركات متعددة الجنسيات وسائل الإعلام فى العالم الغربى»[٣٥]. ويتفق معهما فى هذه الرؤية رالف نجرين الذى يرى أن وسائل الإعلام فى بريطانيا قد أصبحت تشكل جزءا من الصورة الكلية للإعلام الدولى الذى تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية.

وعلى ذلك يرى بعض الكتاب أن مواجهة الاحتكار والتركيز فى وسائل الإعلام لا يحتاج إلى عمل إصلاحى داخلى، بل يحتاج إلى عمل موحد من جانب حكومات الدول الغربية، ذلك أن ظاهرة الاحتكار فى ملكية الصحافة قد أصبحت ظاهرة عالمية أكثر منها ظاهرة محلية فى بريطانيا وحدها، فلقد حصلت الشركات متعددة الجنسية على وضع مسيطر فى إنتاج المعلومات والمواد الثقافية فى كل العالم الغربى، وتأتى على رأس هذه الشركات شركة نيوزكوربوريشن التى يمتلكها روبرت ميردوك، والتى تمتلك امبراطورية صحفية دولية يصل مجموع توزيع الصحف التى تمتلكها إلى ٢٠,٥ مليون نسخة يوميا بالإضافة إلى سلسلة من محطات التليفزيون تمتد من سيدنى إلى نيويورك، بالإضافة إلى الخدمة التليفزيونية الموجهة إلى أوروبا عن طريق التليفزيون الكابلى، وبالإضافة إلى واحدة من أهم شركات السينما فى العالم، وعدد من شركات نشر الكتب والكثير من المصالح فى وسائل الإعلام فى كل أنحاء العالم.

وفى الحقيقة إن ذلك لا ينطبق فقط على العالم الغربى بل إن الشركات المتعددة الجنسيات تحاول استعمار وسائل الإعلام فى كل أنحاء العالم لاستخدامها فى تحقيق مصالحها الرأسمالية، ويأتى على رأسها وكالات الأنباء الدولية[٣٦].

ويمكن الرد على هذا الكلام بأن هذا النقد للأوضاع الموجودة فى بريطانيا بخاصة والعالم الغربى بعامة، يأتى من جانب الباحثين اليساريين أو ما يطلق عليهم الماركسيين الجدد، حيث توجه إليهم الاتهامات بالمبالغة فى توصيف ظاهرة الاحتكار لتصوير وسائل الإعلام فى بريطانيا بأنها قد أصبحت جزءا من الرأسمالية العالمية.

وهناك وجهات نظر أخرى يمثلها بعض الكتاب الذين يطلق عليهم الكتاب التعدديون الذين يركزون على الاستثناءات الموجودة فى الصحافة البريطانية التى تمثلها بعض الشركات الصغيرة المستقلة، والأصوات اليسارية الشجاعة للقول بإن الاحتكار يوجد فى الصحافة البريطانية بجانب المنافسة، وهؤلاء لا ينكرون وجود الاحتكار لكنهم يرون أنه مازال هناك مجال لوجود الصحف المستقلة وللتعددية والتنوع فى الصحافة.

ولكى نحدد موقفنا فى مناقشة ظاهرة الاحتكار والتركيز، فإننا سوف نعتمد على الإحصائيات المستمدة من مصادر قد تعتبر متحيزة إلى حد كبير للوضع القائم مثل مجلس الصحافة، ولكن قبل عرض إحصائيات مجلس الصحافة، هناك إحصاء أجرى فى ديسمبر ١٩٨٧ أورده آلون فرانك يمكن أن تكون له دلالة كبيرة فى مناقشة الموضوع كالتالى:

جدول يوضح ملاك الصحف القومية فى بريطانيا وتوزيع الصحف التى يملكونها طبقا لإحصاء ديسمبر ١٩٨٧

المالك	الصحف	التوزيع
لورد ستيفنز	ديلى اكسبريس	١,٧٠٨,٠٠٠
	ديلى ستار	١,٢٨٨,٥٨٣
	صندى اكسبريس	٢,٢١٤,٦١٢
روبرت ماكسويل	ديلى ميرور	٣,١٣٠,٠٠٠
	ديلى ريكورد	٧٦٧,٠٠٠
	صنداى ميرور	٢,٩٨٠,٦٧٥
	صنداى بيبول	٢,٩٠٥,٦٩٣
روبرت ميردوك	ذا صن	٤,٠٨٠,٠٠٠
	تودای	٠,٣٤٤,٠٠٠
	ذا تايمز	٤٤٢,٠٠٠
	ذا صنداى تايمز	١,٢٢٠,٠٠٠
	نيوز أوف ذاورلد	٤,٩٤١,٩٦٦
لورد روثرمير	ديلى ميل	١,٨٢٠,٠٠٠
	ميل أون صنداى	١,٨٥٠,٠٠٠
لورد هارتويل	ديلى تلجراف	١,١٤٦,٩١٧
	صنداى تلجراف	٧٢٠,٩٠٢
آخرون	ذا جارديان	٤٩٣,٥٨٢
	ذا اند بندانت	٣٨٣,٣١٥
	فايننشيال تايمز	٢٠٩,٢٧٨
	أوبزرفر	٧٧٣,٥١٤

كما أوضحت الإحصائيات أن مؤسسة نيوز انتر ناشيونال كوربوريشن التى يمتلكها روبرت ميردوك تسيطر على ٣٤٪ من مجموع توزيع الصحف القومية فى المملكة المتحدة، وتأتى فى المرتبة الثانية مؤسسة بيرجامون التى يمتلكها روبرت ماكسويل حيث تسيطر على ٢٧٪ من توزيع الصحف القومية، وفى المرتبة الثالثة مؤسسة يونايتد نيوز بيبرز التى يمتلكها لورد ستيفنز وتسيطر على ١٥٪ من مجموع توزيع الصحف القومية، وفى المرتبة الرابعة تأتى مؤسسة اسوشيتد نيوز بيبرز التى يمتلكها فيسكونت روثرمير وتسيطر على ١١٪ من مجموع توزيع الصحف القومية. وهذا يعنى أن هناك ٤ مؤسسات كبرى تسيطر على ٨٧٪ من مجموع توزيع الصحف القومية، فى حين يسيطر لورد هارتويل الذى يمتلك مجموعة التلجراف على ٦٪ ومؤسسة لونرو التى يمتلكها تينى ورلاند على ٢٪، بينما توزع الشركات الأخرى مثل الجارديان والاندبنندانت والفايننشيال تايمز ٥٪.

ولا توجد شركات مستقلة لنشر الصحف القومية فى بريطانيا سوى مؤسسة الجارديان، والاندابندانت التى أصدرها ويتهام سميث عام ١٩٨٦ ، أما الفايننشيال تايمز فهى جزء من شركة كبرى هى ويستمنستر برس التى تعمل بشكل أساسى فى السيطرة على الصحف الإقليمية، وبالتالى فإنها تعتبر جزء من شركة احتكارية وليست مؤسسة مستقلة.

وثمة نقطة أخرى تبرز هنا أيضا وهى أن الصحيفتين القوميتين المستقلتين عن المؤسسات الاحتكارية وهما الجارديان والاندابندانت تعانيان من خسائر كبيرة، مما يؤكد أن الزمن لا يسير فى صالحهما، وأن القوى الرأسمالية الاحتكارية قد تنجح خلال المستقبل القريب فى السيطرة عليهما أيضا، أو أن يكون البديل هو إغلاقهما، ويتهم الكثير من الكتاب وعلى سبيل المثال هو لنجسورث المعلنين بممارسة ضغوط غير مباشرة على جريدة الجارديان، وأن هبوط دخل الإعلانات سوف يدمر هذه الجريدة التى لا تستطيع مثل الصحف التى تسيطر عليها الاحتكارات الكبرى، أن تعوض خسارة الإعلانات من خلال الحصول على دعم

من خلال شركات تجارية أخرى فى نفس المجموعة التى تمتلكها.

ولقد أثبتت الأحداث فى السبعينات والثمانينات أن الصحف الكبرى (القومية) فى المملكة المتحدة لا تستطيع الحياة اقتصاديا من خلال المدخلات المعروفة لاقتصاديات الصحف المتمثلة فى دخل الإعلانات والتوزيع، بل إنها قد أصبحت تعتمد بشكل أساسى على ما تحصل عليه من إعانات من خلال الشركات الناجحة فى نفس المجموعة التى تمتلكها، وعادة ما تكون هذه الشركات الناجحة شركات صناعية وتجارية تعمل فى أنشطة خارج نطاق صناعة الصحافة، أو فى جوانب اتصالية أخرى مثل شركات التليفزيون والسينما ونشر الكتب والإذاعات المحلية، ونتيجة لأن هذه الشركات الكبرى ليست ملزمة بتوضيح ميزانيات كل شركة فى المجموعة على حدة، وغالبا ما يتم إعلان النفقات والأرباح بشكل عام بالنسبة للمجموعة ككل، فإنه لا يعرف بالضبط حجم المعونات التى تقدم إلى الصحف من أرباح الشركات الأخرى فى نفس المجموعة، وترتيبا على ذلك يصف بيتر جولدنج وجراهام ميردوك الصحافة البريطانية بأنها قد أصبحت حفنة من العناوين تحمل وجهات نظر سياسية متشابهة إلى حد كبير، وأن معظمها غير قادر اقتصاديا على الحياة، وتعتمد على الإعانات المقدمة لها من المؤسسات التجارية المتنوعة التى تمتلك هذه الصحف.

ومع أن الثمانينات قد شهدت صدور أول صحيفة مستقلة وجادة فى المملكة المتحدة، منذ بداية هذا القرن وهى جريدة الاندبندانت إلا أن صدور هذه الصحيفة كان استثناء عن القاعدة، وهى صعوبة دخول الأفراد إلى سوق الصحافة الذى تسيطر عليه الاحتكارات الكبرى، فجريدة الأندبندانت قد «بلغت تكاليف إصدارها ٢١ مليون جنيه» وإذا كانت هذه الصحيفة قد استطاعت حتى الآن الصمود فى السوق كصحيفة مستقلة، وتحمل الخسائر التى واجهتها خلال العامين الأولين من صدورها، فإنه مازال مستقبلها كجريدة مستقلة محل شك، وإن احتمال سقوطها فى أيدى الشركات متعددة الجنسية مازال قائما.

وإذا كان البعض يستخدم صدور جريدة الأندبندانت للقول بأن السوق مازال مفتوحا للأفراد لكى يصدروا صحفا، وأنها ليست مغلقة تماما على الاحتكارات، فإن هناك أمثلة أخرى تؤكد عكس هذه المقولة، ويأتى على رأس الأمثلة التى تؤكد إغلاق سوق الصحافة على الاحتكارات الكبرى حالة جريدة نيوز أون صنداى التى أصدرها مؤتمر اتحادات العمال فى عام ١٩٨٧، وكانت الحركة العمالية فى انجلترا تخطط منذ إغلاق الديلى هيرالد فى عام ١٩٦٤ لإصدار جريدة أخرى تتحدث باسمها، وفى عام ١٩٨٣ مول مؤتمر الاتحادات العمالية دراسة جدوى لإصدار جريدة يومية شعبية يسارية، وقد قالت هذه الدراسة : إن إنشاء هذه الجريدة يحتاج إلى ٦,٧ مليون جنيه بأسعار ١٩٨٣، ولذلك قرر مؤتمر الاتحادات العمالية إصدار الجريدة أسبوعية (جريدة أحد) فى ٢٦ أبريل ١٩٨٧، وقد توقع الذين أصدروها أن يصل توزيعها كحد أدنى إلى ٨٠٠ ألف نسخة على أساس أن تتوجه إلى الطبقة العاملة وتتحدث باسمها، لكن توزيعها لم يزد عن ١٣٠ ألف نسخة، وقد حققت خلال العام الأول خسائر كبيرة بلغت ٤ مليون جنيه، مما اضطرها إلى التوقف عن الصدور فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ بعد ٧ أشهر فقط من إصدارها، ويرجع تشباندل وهارى فشل هذه الجريدة إلى أزمة اليسار فى بريطانيا والتى جعلته غير قادر على القيام بعمل مشترك (٣٧).

لكن هناك أحداثا أخرى تثبت أن تحليل تشباندل وهارى لم يكن صحيحا، وأن توقف نيور أون صنداى لايرجع إلى عدم قدرة اليسار على القيام بعمل مشترك، بل يرجع إلى أن القوى الرأسمالية المتحكمة فى سوق الصحافة تقيد الدخول إلى هذه السوق، وإن إمكانية الحياة بالنسبة لصحف مستقلة عن الاحتكارات الكبرى أصبحت صعبة إن لم تكن مستحيلة.

وتأتى حالة جريدة توادى لتؤكد ذلك، فبالرغم من أن إيدى شاه قد نجح فى إلحاق هزيمة كبيرة باتحادات عمال الطباعة، وفتح الباب للاحتكارات الكبرى مثل ميردوك وماكسويل لإلحاق الهزائم المتتالية باتحادات عمال الطباعة، وأنه قد استطاع إدخال التكنولوجيا الجديدة والتى يعتبرها البعض أنها تمثل الحل لأزمة الصحافة،

إلا أن جريدته توداى لم تستطع الصمود بالرغم من أنه قد حصل من أغاخان على الكثير من الأموال لإصدارها قدرت بـ ٢٢ مليون جنيه استرلينى، واعتمد بشكل كامل على التكنولوجيا الحديثة، وباستخدام ٦٠٠ عامل فقط وهو مايمثل ١/٥ العدد الموجود فى أية جريدة بريطانية، كما أنه إستطاع الحصول على عقود إعلانية بـ ٦ مليون جنيه إسترلينى قبل إصدار الجريدة، وكان ذلك يرجع إلى وجود الألوان بالجريدة، والصورة التى انعكست فى أذهان الجمهور عن أيدى شاه باعتباره الناشر الثورى، أو ما سمى بثورة إيدى شاه!.

وقد صدرت هذه الجريدة فى ٤ مارس سنة ١٩٨٤، ووصل توزيعها فى الأيام الأولى إلى ١,٥ مليون نسخة ثم هبط بعد أسبوع إلى ٤٨٠ ألف نسخة، وقد بدأت الجريدة تحقق خسائر كبيرة قدرت بمليون جنيه كل شهر، مما اضطر أيدى شاه إلى عرضها للبيع، فتقدمت الشركات متعددة الجنسية (روثرمير- ماكسويل) للشراء، لكن لونرو (تينى رولاند) نجح فى شرائها، لكنه لم يستطع هو الآخر الاحتفاظ بها طويلا، مما اضطره إلى عرضها للبيع فى يوليو ١٩٨٧، ومرة أخرى تقدمت الأمبراطوريات الكبرى للشراء (ميردوك- ماكسويل) وبالرغم من الخسائر الكبرى التى تحققها هذه الجريدة، وأن لونرو قد اشترتها من أيدى شاه بمبلغ ١٣,٥ مليون جنيه إسترلينى، إلا أن ميردوك قد دفع لشرائها مبلغ ٣٨ مليون جنيه إسترلينى ، وهو ما يثير التساؤلات من ناحية حول أهداف ميرودك من السيطرة على الصحافة البريطانية والتى سنحاول الإجابة عليها عند دراستنا لحالة ميردوك.

إننا نسوق هذا المثال لنوضح أن إمكانية إصدار صحيفة قومية يومية مستقلة عن الإمبراطوريات الكبرى التى تحتكر سوق الصحافة قد أصبحت عملية مستحيلة، وأن ثورى إيدى شاه لم تفعل أكثر من إلحاق الهزيمة باتحادات عمال الطباعة لصالح الاحتكارات الصحفية الكبرى، ثم وقوع جريدته فى أيدى أكبر هذه الاحتكارات.

من ناحية أخرى فإن هناك الكثير من الأحداث التى تجعلنا نشك فى الأهداف الحقيقية لثورة أيدى شاه، أو بمعنى آخر فى أن الاحتكارات الكبرى قد سمحت

لإيدى شاه بالدخول إلى سوق الصحافة القومية لكى يقوم نيابة عنها بإدارة المعركة ضد اتحادات عمال الطباعة من إجل إدخال التكنولوجيا الحديثة، فميردوك كان يبنى منشأته الطباعية الحديثة فى وابنج، ويخطط لتحويل كل صحفه إليها منذ عام ١٩٧٨، وكان يعلن أنه يبنى هذه المنشأة الطباعية الضخمة لإصدار جريدة مسائية لمنطقة لندن، فى حين كان فى الحقيقة يخطط لتحويل كل صحفه إليها لتطبع بالتكنولوجيا ، بعد طرد عمال الطباعة.

وقد لانجد دليلا واضحا لإثبات هذه الشكوك، لكنها مع ذلك مبررة ومشروعة، فثورة إيدى شاه لم تكسر سيطرة الاحتكارات الكبرى لسوق الصحافة القومية، بل أن كل مافعلته هو تحقيق أهداف هذه الاحتكارات فى هزيمة اتحادات الطباعة لإدخال التكنولوجيا الجديدة.

يبقى هناك مثال آخر يستخدم أيضا للقول بأن سوق الصحافة ليس مغلقا على الاحتكارات الكبرى هو صدور جريدة الديلى ستار عام ١٩٧٨، لكن الحقيقة أن هذه الجريدة قد صدرت عن إحدى الشركات الكبرى التى تحتكر سوق الصحافة القومية وهى مجموعة الإكسبريس (يونايتد نيوز بيبرز) التى يمتلكها لورد ستيفنز، وكان هدف هذه الشركة من إصدارها هو استيعاب الطاقة الطباعية الزائدة فى المجموعة، وبالتالى فإن هذا المثال يؤكد أن إصدار الصحف القومية قد أصبح فوق طاقة الأفراد والشركات المستقلة وحتى الأحزاب وأنه أصبح فقط حكرا على هذه الإمبراطوريات الكبرى.

هذا من ناحية الصحافة القومية، أما بالنسبة للصحف الإقليمية (اليومية وصحف الأحد) فتوضح احصائيات ١٩٨٧ أن خمس مجموعات كبرى تسيطر على ٦٢٪ من مجموع توزيع الصحف الإقليمية (اليومية وصحف الأحد)، ويأتى على رأس هذه المجموعات شركة بيرجامون التى يمتلكها روبرت ماكسويل، حيث تسيطر هذه الشركة على ١٦٪ من مجموع توزيع الصحف الإقليمية، وتأتى فى المرتبة الثانية مجموعة تومسون وتمتلك ١٥٪ وفى المرتبة الثالثة مجموعة الأسوشيتيد نيوز بيبرز وتمتلك ١٣٪ ثم مؤسسة تومسون انترناشيونال، وهى شركة تعمل فى

مجال الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية، وهى لا تنتمى إلى عائلة تومسون، وتسيطر على ١٢٪ من مجموع توزيع الصحف الإقليمية، ثم اليوناتيد نيوز بيبرز التى يمتلكها لورد ستيفنز وتسيطر على ٦٪ من مجموع توزيع هذه الصحف.

ويلاحظ أن هذه الأرقام لا تكشف بشكل كبير طبيعة هذه الاحتكارات فى الصحافة الإقليمية، ذلك أن كل مجموعة تسيطر على عدة مناطق، وتمتلك الصحف الإقليمية الصادرة فيها، وهو ما يعطى لكل مجموعة وضعا احتكاريا فى منطقة معينة، ولايجعل هناك أية فرصة للاختيار أمام القارئ بين صحف متنافسة صادرة فى مدينة واحدة، كما أن كل مجموعة تسيطر أيضا- بالإضافة إلى سيطرتها على الصحف اليومية الصادرة فى المنطقة- على الصحف الأسبوعية والدوريات الصادرة فى المنطقة بحيث تسيطر بشكل مطلق على السوق، وبالتالى أصبحت المنافسة منعدمة، بل أصبحت كل مجموعة تحترم الوضع الاحتكارى للمجموعة الأخرى فى منطقتها.

ويلاحظ أيضا أن مدينة لندن كانت هى آخر مدينة فى المملكة المتحدة تصدر فيها صحيفتان مسائيتان متنافستان هما ايفننج نيوز التى كانت تملكها مجموعة أسوشيتد نيوز بيبرز وايفننج ستاندارد التى كان يملكها بيفربروك، ولكن فى ٣ نوفمبر ١٩٨٠ تم اندماج الصحيفتين، ولم يعد هناك سوى صحيفة واحدة هى ذا نيو ستاندارد.

كما يلاحظ أن المجموعات الرئيسية التى تسيطر على الصحف الإقليمية اليومية، وصحف الأحد قد عملت خلال السبعينات والثمانينات على توسيع ملكيتها فى مجال الصحف الأسبوعية وشبه الأسبوعية والدوريات الصادرة فى الأقاليم وذلك بفرض احتكار كامل لسوق الصحافة فى كل مناطق المملكة المتحدة، كما أن هذه المجموعات أيضا قد وسعت نشاطها فى امتلاك الصحف المجانية الصادرة فى أحياء مدن المملكة المتحدة، وهى صحف توضع فى صناديق البريد بالمنازل، وتقوم اقتصادياتها على تمويل المعلنين المحليين الذين لايستطيعون نشر إعلاناتهم فى الصحف اليومية الإقليمية.

وتشير بعض الدراسات إلى أنه فى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٧٦ اشترت ٧ شركات متعددة الجنسيات ٥٥٢ جريدة أسبوعية وشبه أسبوعية دورية ومجلة دورية فى أقاليم المملكة المتحدة يبلغ مجموع توزيعها ٤٩ مليون نسخة.

وقد عملت الاحتكارات الكبرى على السيطرة على كل وسائل الاتصال فى بريطانيا، حيث تشير مجموعة جامعة جلاسجو لوسائل الاتصال إلى أن كل وسائل الاتصال فى بريطانيا (الصحف - الكتب- التسجيلات- الأفلام) قد أصبحت مملوكة لـ ١٢ شركة »[٣٨]

ملكية الشركات متعددة الجنسية
امبراطورية ميردوك
دراسة حالة

تثير دراسة حالة إمبراطورية روبرت ميردوك الاتصالية الدولية الكثير من الدلالات التى توضح طبيعة ملكية الشركات المتعددة الجنسية لوسائل الإعلام وأهدافها من وراء هذه الملكية، حيث تعتبر شركة نيوز انترناشيونال التى يمتلكها ميردوك «ثانى أكبر الاحتكارات الاتصالية فى العالم كله» [٣٩].

وروبرت ميردوك يهودى استرالى كان والده كيث ميردوك يعمل مديرا لجريدة ميلبورن هيرالد فى استراليا، ويمتلك سلسلة من الصحف الإقليمية الإسترالية، وقد أكمل روبرت ميرودك تعليمه فى أكسفورد، وعمل لفترة عقب تخرجه فى قسم التحرير بجريدة الديلى اكسبريس، ثم عاد إلى إستراليا عقب وفاة والده حيث أنشأ أول جريدة قومية استرالية هى (استراليان)، كما ورث عن والده سلسلة الصحف الإقليمية التى كان يملكها فى استراليا، لكن صحيفة استراليان كانت تحقق خسائر كبيرة، كما تشير بعض المصادر إلى أن سلسلة الصحف الإقليمية التى ورثها عن والده كانت تحقق خسائر أيضا.

وبالرغم من وجود العديد من المصادر التى تحدثت عن بداية ميردوك فى استراليا، إلا أنه ليس من المعروف بالضبط كيفية حصول ميردوك على الثروة التى بنى بها

هذه الامبراطورية الاتصالية الدولية، فكل المصادر تشير إلى أنه لم يحقق نجاحا كبيرا فى إستراليا خلال الخمسينات والستينات، وأن صحيفته القومية الإسترالية كانت تحقق خسائر كبيرة، بالإضافة إلى الخسائر التى تحققها سلسلة الصحف الإقليمية التى ورثها عن والده، ولكن مع ذلك فإن تشارلز ونتور يشير إلى أنه قد استطاع خلال الخمسينات والستينات امتلاك مصالح كبيرة ومتنوعة فى التليفزيون الإسترالى، وفى الخطوط الجوية والتعدين واستصلاح الأراضى وذلك بالإضافة إلى توسيع نشاطه فى مجال النشر حيث سيطر على سلسلة كبيرة من الصحف الإسترالية.

كما يشير تشارلز ونيتور أيضا إلى أن ميردوك قد بدأ يجرب فى سلسلة الصحف التى امتلكها فى إستراليا الصيغة التى طبقها فى معظم صحفه فيما بعد، وهى تقوم على زيادة التوزيع عن طريق استخدام ما عرف بصيغة (3S)الفضائح والجنس والرياضة.

وقد بدأ ميرودك غزوه لسوق الصحافة فى بريطانيا فى أواخر الستينات، وذلك بشراء جريدة نيوز أوف ذاورلد، وهى صحيفة أحد كانت تتمتع بأكبر معدل توزيع فى بريطانيا، حيث وصل توزيعها فى بعض الأحيان إلى ٨ مليون نسخة كل يوم أحد، وقد سيطرت عليها أسرة كار منذ عام ١٨٩١، وهى ترتكز إلى الإثارة والقصص العاطفية والإنسانية، لكن توزيع هذه الصحيفة قد بدأ ينخفض فى منتصف الستينات وتقل أرباحها، ولذلك فقد عرضتها أسرة كار للبيع عام ١٩٦٩، وقد قدمت عدة عروض منها عرض المهاجر التشيكى روبرت ماكسويل ، لكن كار باعها لميرودك على أساس أن يعينه ميردوك رئيسا عاما للجريدة، والتزم ميردوك طبقا لعقد هذا البيع، بأنه لن يعمل على زيادة أسهمه حتى لا يسيطر على الجريدة بشكل كامل، لكن ميردوك قلب كل وعوده لأسرة كار بعد ٦ أشهر فقط، حيث قام بطرد كار فى يونيو ١٩٦٩، والسيطرة بشكل كامل على الجريدة (٤٠).

وفى عام ١٩٦٩ أيضا اشترى ميردوك جريدة الصن التى كانت قد أنشئت عام ١٩٦٤ لتحل محل الجريدة العمالية الديلى هيرالد لكن توزيعها لم يكن يزيد على

٨٥٠ ألف نسخة، وكانت تحقق خسائر كبيرة، لكن ميردك نجح فى شرائها بمبلغ مليون جنيه، والتزم فى عقد البيع بأن تظل الصن تؤيد حزب العمال والحركة العمالية فى انتخابات عام ١٩٧٠، لكنه تنكر لوعوده بعد ذلك، وتلب اتجاه الجريدة بشكل كامل، وجعلها من أكثر الصحف المؤيدة لليمين المحافظ، والمتحيزة ضد اليسار والحركة العمالية.

ومن ناحية أخرى فقد بدأ ميرودك فى أوائل السبعينات ما يطلق عليه جيرمى تونستال «ثورة التابلويد»، حيث حول الصن إلى جريدة تابلويد متبنيا الصيغة نفسها التى سبق أن أشرنا إليها، وعن طريق هذه الصيغة استطاع ميردوك أن يجعل نيوز أوف ذا ورلد والصن يزيد توزيعهما إلى حد كبير، وتتزايد أرباحهما، وأجبر بذلك الكثير من الصحف البريطانية على تبنى الصيغة نفسها، بهدف زيادة التوزيع.

ويلاحظ أن قانون الاندماج والاحتكار الذى صدر سنة ١٩٦٥ لم يستطع أن يوقف توسع ميردوك فى سوق الصحافة البريطانية، ويتهم جيرمى تونستال الحكومة بأنها شجعت ميردوك على هذا التوسع، فكل صفقاته لم تعرض على لجنة الاحتكارات، حيث تمت مناقشة أمرشراء ميردوك للصن فى مجلس الوزراء (حكومة ويلسون)، وكان حزب العمل خائفا من اختفاء جريدة الصن، وكانت حكومة العمال تعتقد أن الصن بما أن أغلبية قرائها من الطبقة العاملة فإنها سوف تستمر فى تأييد حزب العمال، وهذا يعنى أن الحكومة لم تطبق القانون تحت وهم أن الجريدة سوف تستمر فى تأييدها لحزب العمال، وصدقت وعود ميردوك ولكن بعد ذلك اتضح أن هذه الوعود لم تكن أكثر من وسيلة لإتمام الصفقة.

ثم بدأ ميردوك عقب ذلك يتوسع فى سوق الصحافة الإقليمية، حيث اشترى فى عام ١٩٧٢ مجموعة كاونتى برس المكونة من ٤ صحف مسائية إقليمية، وقد عرض الأمر هذه المرة على لجنة الاحتكارات، وبالرغم من أن اللجنة قد أشارت بوضوح إلى أن من شأن ذلك أن يزيد من سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصحافة الإقليمية، إلا أنها وافقت على بيع هذه الصحف لميردوك حيث وعد بعدم السعى لشراء صحف إقليمية ومحلية جديدة، ووعد بالمحافظة على الاستقلال

التحريرى لصحف كاونتى برس التى قام بشرائها[٤١].

ولكن اتضح فيما بعد أن وعود ميردوك للجنة لا تساوى ثمن الورق الذى كتبت عليه، ككل وعوده السابقة واللاحقة، فقد استمر فى التوسع بشراء الصحف الإقليمية فى بريطانيا، كما بدأ خلال السبعينات ظاهرة الصحف المجانية، وهى فكرة أتى بها ميردوك من موطنه الأصلى استراليا وهى صحف تتركز فى المناطق الصغيرة الريفية والحضرية وتتوجه لها وتقوم على إعلانات المعلنين الصغار.

فى عام ١٩٧٣ بدأ ميردوك غزوه لسوق الصحافة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اشترى جريدتين فى سان أنتونيو، ثم اشترى جريدة نيويورك بوست، وفى الوقت نفسه فقد استمر فى التوسع فى سوق وسائل الاتصال فى استراليا حيث قام بشراء عدد كبير من الصحف اليومية والأسبوعية، كما امتلك محطتى تليفزيون وشركة لنشر الكتب والتسجيلات الصوتية، وعدد من المجلات الناجحة، بالإضافة إلى عدد كبير من الفنادق والمحلات التجارية وشركات النقل[٤٢].

ويلاحظ أن ميردوك منذ منتصف السبعينات لم يترك أية جريدة فى سوق الصحافة البريطانية يتم عرضها للبيع دون أن يتقدم لشرائها، فقد تقدم عام ١٩٧٥ بعرض لشراء جريدة الأوبزرفر، وقد كانت تحقق خسائر كبيرة، لكن ميرودك أعلن عن نيته فى تغيير شخصية الجريدة ، ولذلك رفض ديفيد أستور صاحبها عرض ميردوك لهذا السبب.

ولعل ميردوك قد تعلم بعد ذلك عدم الإعلان عن نواياه الحقيقة قبل إتمام صفقات شراء الصحف ، بل وظل يعلن وعوده باحترام استقلال الصحف التى يشتريها ، ثم قام بتغيير شخصيتها.

وقد اتضح ذلك فى ممارسته عقب شرائه للتايمز والصنداى تايمز وكان تومسون مالك الصحيفتين يقوم بتعويض خسائرهما من أمواله الخاصة الناتجة عن أنشطة تجارية وصناعية أخرى، حيث قدر جنكنز المبالغ التى دفعها تومسون لتعويض خسائر الصحيفتين عام ١٩٧٥ بـ ٨ مليون جنيه، لكن تومسون توفى عام ١٩٧٦ ، وتعرضت الصحيفتان عقب وفاته لمشاكل اقتصادية كبيرة (١) ، وكانت الإدارة

الجديدة للصحيفتين عقب وفاة تومسون قد أعلنت عن نواياها بإدخال التكنولوجيا الحديثة، ثم قامت أيضا بفصل بعض العمال مما ترتب عليه قيام عمال الطباعة بإضراب عن العمل اضطرت معه جريدة التايمز والصنداى تايمز إلى التوقف عن الصدور لمدة عام كامل ابتداء من شهر ديسمبر ١٩٧٨ حتى نوفمبر ١٩٧٩[٤٣]، وقد كلف التوقف عن الصدور الجريدتين ٤٠ مليون جنيه، ثم تم عقد اتفاق مع اتحادات العمل ترتب عليه عودة الجريدة للصدور، ولكن فى عام ١٩٨٠ قام الصحفيون فى الجريدتين بإضراب لرفع مرتباتهم، وترتب على ذلك قيام أسرة تومسون بعرض الجريدتين للبيع.

وقد تقدم ميردوك لشراء الجريدتين، وعندما علم الصحفيون بتقدم ميردو ك للشراء، وكانت سمعته فى إدارة صحفه، وفى اعتدائه على الاستقلال التحريرى تثير الكثير من الخوف، هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك تطلع دائم من الصحفيين فى أوروبا الغربية لإدارة صحفهم بأنفسهم بعيدا عن سيطرة بارونات الصحافة، وقد أثارت تجربة جريدة لوموند الرائدة فى فرنسا تطلع الكثير من الصحفيين لاحتذاء هذا النموذج، ونتيجةلذلك فقد قام الصحفيون فى جريدتى التايمز والصنداى تايمز عام ١٩٨١ بإضراب للضغط من أجل تحقيق مطلبهم وهو إدارة الصحيفتين بأنفسهم، ولكنهم لم يحققوا نجاحا، نتيجة عجزهم عن دفع ثمن الصحيفتين.

وبالرغم من أن هناك ما يشير إلى أنه قد قدمت عدة عروض لشراء التايمز والصنداى تايمز إلا أن أسرة تومسون قد اختارت ميردوك وأعلنته باعتباره المشترى الوحيد.

وبالرغم من أن ميردوك كان يمتلك مجموعة صحف فى بريطانيا، وأن إضافة التايمز والصنداى تايمز إلى هذه المجموعة سوف تؤدى إلى تركيز ملكية الصحافة فى أيدى ميردوك، إلا أن جون بيفن وزير التجارة رفض عرض الأمر على لجنة الاحتكارات، ويتهم هولنجسورث وهارولد ايفانز بالإضافة إلى العديد من الكتاب الآخرين مسز تاتشر بأنها هى التى اتخذت القرار بعدم عرض الأمر على لجنة الاحتكارات، وأن ذلك قد جاء لدوافع سياسية واضحة، فقد كانت مسز تاتشر ترى

أن «ميردوك قد وقف بجانبها وأنها لابد أن تقف بجانبه، كما أن ميردوك سوف يحول الصحيفتين إلى التأييد الكامل لليمين ولمسز تاتشر بخاصة»(٤٤)

ويرى هولنجسورث أنه كان من المحتمل بشكل كبير أن «يتم رفض بيع الصحيفتين، لميردوك فى حالة عرضهما على لجنة الاحتكارات ذلك أن ما استند إليه وزير التجارة فى تبريره لعدم عرض الأمر على اللجنة، وهو أن الجريدتين تحققان خسائر كبيرة، وأنهما غير قادرتين على الحياة اقتصاديا بدون هذا البيع، لم يكن صحيحا، وبخاصة بالنسبة للصنداى تايمز فهذه الجريدة لم تكن تحقق خسائر كما أدعت الحكومة إذا ما أضفنا إلى حساب أرباحها عائدات عقد طباعة جريدة الجارديان، وأرباح نادى النبيذ الذى تمتلكه الجريدة، بل إننا سنجد أنها تحقق أرباحا سنوية تقدر بـ ٧٠٠ ألف جينه»(٤٥).

وكان الصحفيون فى جريدة الصنداى تايمز قد طالبوا بعرض الأمر على لجنة الاحتكارات، وقاموا بعرض الأمر على مجلس الملكة الذى نصحهم بأن نصوص القانون تجيز لوزير التجارة عدم عرض الأمر على لجنة الاحتكارات، لكنه لايمنع ذلك، ومن ثم فإنه مما يحقق المصلحة العامة عرض الأمر على اللجنة، وأن على الصحفيين أن يرفعوا قضية على الوزير، لإلزامه بعرض الأمر على لجنة الاحتكارات، وقد اتخذ الصحفيون بالفعل خطوات لرفع دعوى ضد الوزير فى المحكمة، وقبل نظر الدعوى بيومين اضطر الصحفيون إلى التنازل عنها بسبب التكاليف المالية القانونية والتى عجزوا عن دفعها.

وقد أعلن وزير التجارة موافقته على بيع التايمز والصنداى تايمز لميردوك فى مجلس العموم فى إطار مناقشة حول الموضوع فى ٢٧ يناير ١٩٨١، وقال : إنه قد وضع بعض الشروط منها تعيين مديرين مستقلين للتايمز والصنداى تايمز بهدف المحافظة على الاستقلال التحريرى لهاتين الصحيفتين، وأن ميردوك قد أعلن عددا من التعهدات بضمان الاستقلال التحريرى للصحيفتين وعدم طرد رئيسى تحريرهما بدون موافقة المديرين المستقلين.

ولكن هل التزم ميردوك بهذه التعهدات أو باحترام الاستقلال التحريرى

للصحيفتين؟ بعد شراء ميردوك للصحيفتين مباشرة وفى مارس ١٩٨١ «تقدم ريزموج رئيس تحرير التايمز باستقالته التى قبلها ميردوك، وعين بدلا منه هارولد ايفانز الذى كان يرأس تحرير الصنداى تايمز، لكن ميردوك أجبر هارولد ايفانز على تقديم استقالته بعد عام واحد، وذلك بسبب الاختلافات السياسية بين ميردوك وايفانز، وكان السبب الأساسى هو أن ايفانز كان ينتقد مارجريت تاتشر وسياستها، ويؤيد الحزب الاشتراكى الديمقراطى، ولكن ميردوك كان يريد توجيه التايمز والصنداى تايمز إلى اليمين المحافظ [٤٦].

ويكشف هارولد ايفانز عن قصته خلال العام الذى رأس فيه تحرير التايمز عقب شراء ميردوك لها حيث يقول: « فى خلال العام الذى عملت فيه رئيسا لتحرير التايمز خرق ميردوك كل التعهدات التى التزم بها، وضمانات استقلال الجريدة حيث قال لايفانز: إننى أعطى تعليماتى لكل رؤساء تحرير صحفى فى كل أنحاء العالم.. فلماذا لا أفعل ذلك فى لندن؟ وعندما ذكرت ميردوك بالتعهدات التى التزم بها، والضمانات التى قدمها لوزير التجارة عند شرائه للتايمز والصنداى تايمز قال: إنها لا تساوى ثمن الورق الذى كتبت عليه، ولقد كان ميردوك على حق فهذه الضمانات لا تساوى فعلا الورق الذى كتبت عليه إذا لم يكن المالك ملتزما بروح هذه الضمانات[٤٧].

ويضيف هارولد إيفانز نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية، هى أن مسألة إقالته من رئاسة تحرير التايمز، قد جاءت نتيجة اتفاق بين ميردوك ومسز تاتشر، حيث يقول : إن ميردوك قد ذهب فى أوائل عام ١٩٨٢ لمقابلة مسز تاتشر، ليناقش معها مشكلة لهما معا وهى طردى»[٤٨] لكن ايفانز ينفى أن ميردوك قد تدخل فى معالجة الجريدة لقضية الصراع العربى الإسرائيلى بهدف تحويل اتجاه الجريدة لتأييد اسرائيل، ولقد كان ايفانز صادقا تماما فى ذلك، فهو نفسه يعترف بأنه كان متحيزا لاسرائيل فى معالجة القضية، وأنه كان يقوم بنفسه بتعديل اتجاه المقالات التى كان يكتبها بعض الصحفيين المؤيدين لمنظمة التحرير لكى تكون فى صالح الدفاع عن اسرائيل ومواقفها، وبالتالى لم يكن ميردوك فى حاجة للتدخل إذا

كان رئيس التحريريقوم بنفسه بالمهمة التى يريدها، ثم إن ذلك يثير بعض التساؤلات حول أهداف ميردوك من وراء تعيين هارولد ايفانز ، فهل كان ميردوك يجهل اتجاهات ايفانز، وأنه كصحفى كبير سوف يرفض توجيهات ميردوك، ولن يقبل توجيه الجريدة نحو اليمين المحافظ كما يريد ميردوك، فلماذا قام بتحويله من الصنداى تايمز لكى يرأس تحرير التايمز ووصفه بأنه «أحسن رئيس تحرير فى العالم ؟»(٤٩).

هناك تفسيران لذلك هما:

١- إنه كان يدرك صعوبة فصل ايفانز من الصنداى تايمز، وأنه سوف يواجه معارضة كبيرة من الصحفيين الذين يعملون بهذه الجريدة، إذا قام بفصله منها خاصة فى ظل اتجاههم المعادى لشرائه للصنداى تايمز، أما بتحويله للتايمز فإنه يستطيع أن يفصله فى الوقت الذى يريده.

٢- إن ميردوك كان يريد تحويل اتجاه التايمز لتتبنى موقفا منحازا لإسرائيل، خاصة خلال فترة غزوها لجنوب لبنان، وكان يدرك أن ايفانز بموقفه المتعاطف أصلا مع الصهيونية هو خير من يمكن أن يقوم بذلك.

ويلاحظ هنا أن التفسيرين متكاملان وليسا متعارضين، بل إنه يمكنه أن يحقق الهدفين معا، وفى الوقت نفسه، ثم أن ميردوك كان -كما يوضح ايفانز نفسه- يتدخل فى تحرير جريدة التايمز خلال رئاسة ايفانز لتحريرها باستغلال نائب رئيس التحرير تشارلز دوجلاس هوم، وأنه كان يستخدم هذا الأخير فى تأييد مسز تاتشر وحكومة المحافظين.

بعد إجبار هارولد ايفانز على الاستقالة، قام ميردوك بتعيين تشارلز دوجلاس هوم كرئيس لتحرير التايمز، وفى الوقت نفسه عين بيتروبرتس مديرا لتحرير الصنداى تايمز، وذلك دون استشارة المديرين المستقلين، أو هيئة تحرير الصحفيتين فى ذلك كما وعد، ثم قام ميردوك فى عام ١٩٨٣ بتعيين أندرونيل رئيسا لتحرير الصنداى تايمز، وقد اعترف ميردوك بأنه لم يستشر هيئة تحرير الصحيفة لأنهم يفضلون مرشحا من داخل هيئة تحرير الجريدة نفسها، مثل هوجو يونج نائب رئيس التحرير

والمحرر السياسى، وهذا يتعارض مع اختيار ميردوك لأندرونيل المحرر بالايكونومست، ومعظم الصحفيين لم يكونوا قد سمعوا عن نيل هذا حتى يمكن استشارتهم، ولقد كان نيل يبلغ من العمر ٣٤ عاما عند تعيين ميردوك له رئيسا لتحرير الصنداى تايمز، وبالتالى كان أصغر رئيس تحرير فى فليت ستريت، كما أنه لم يكن له خبرة بتحرير الصحف القومية، ولكن ميردوك يعرف تماما أنه بتعيينه شخصا مثل نيل، فإنه سوف يضمن أن الخط السياسى الذى سوف يرسمه للجريدة سوف يتم اتباعه لأن رئيس التحرير يعتمد على مالك الجريدة فى تعيينه والبقاء في منصبه، وقد ثبت أن ذلك كان صحيحا فمنذ تعيين نيل تحركت الصنداى تايمز بشكل ملحوظ فى اتجاه اليمين فى أخبارها وأعمدتها التحريرية، وقد اعترف نيل نفسه بذلك، حيث قال: طالما إننى قد عينت رئيسا للتحرير، فلابد أن أوجه الجريدة سياسيا نحو اليمين، فليس من مصلحتى أن تكون الصنداى تايمز متعددة الاتجاهات، وبتعيين شخص مثل نيل استطاع روبرت ميردوك أن يستريح ويتطلع إلى أن يقرأ الملايين رؤيته للعالم صباح كل يوم أحد(٥٠).

هناك نقطة أخرى أيضا توضح مدى تدخل روبرت ميردوك فى تحرير الصحف التى يمتلكها، ففى عام ١٩٨٦ استقال بيتر كلينر الذى كان يعمل كاتب عمود فى جريدة التايمز احتجاجا على منع نشر عمود له وجه فيه انتقادات إلى روبرت ميردوك، ويقول هذا الكاتب: «إن كتاب الأعمدة فى جريدة التايمز أصبحوا بعد شراء ميردوك لها يكتبون داخل إطار أحكام محددة غير مكتوبة، لكنها مفهومة وواضحة جدا»(٥١).

هناك أيضا الكثير من الأمثلة التى توضح مدى تدخل روبرت ميردوك فى تحرير الصحف التى يمتلكها وتوجيه سياستها التحريرية، وأنه قد نقض كل تعهداته باحترام الاستقلال التحريرى للصحف التى يمتلكها وأن هذه التعهدات لم تكن سوى وسيلة لإتمام صفقات شراء الصحف بعيدا عن لجنة الاحتكارات، ويرى هاترسلى أن النص الذى تم إدخاله على قانون التجارة الحرة عام ١٩٧٣ عقب إدخال قانون الاندماج والاحتكار فيه، والذى أباح للحكومة فرض الشروط التى

تضمن الاستقلال التحريرى للصحف ينص على عقوبة السجن بالنسبة للمالك الذى يقوم بنقض هذه الشروط، وأن هذا النص لابد من تطبيقه على روبرت ميردوك، حيث إن هناك الكثير من الأحداث التى توضح خرقه للشروط التى التزم بها عند شرائه للتايمز والصنداى تايمز، ومن أهمها قيامه بتعيين وطرد محررين فى هاتين الصحيفتين بدون استشارة رئيسى تحريرهما، وعلى ذلك فإنه لابد من تطبيق القانون وسجن روبرت ميردوك(٥٢).

ولكن هاترسلى نسى أن يسأل نفسه من يطبق هذا النص ويسجن روبرت ميردوك؟! هل هى حكومة المحافظين التى يعمل ميردوك بكل طاقته لتدعيمها؟ وهل كانت حكومة المحافظين تجهل سجل ميردوك فى نقضه لتعهداته منذ أوائل السبعينات، وهل كانت تجهل أيضا مدى تدخله فى شئون تحرير صفحة فى كل أنحاء العالم وتحديده لسياستها التحريرية قبل موافقتها على شرائه للتايمز والصنداى تايمز؟!

لقد صرح ميردوك عام ١٩٧٢ بأنه «يتدخل فى صناعة السياسة التحريرية لصحفه، والإشراف على تحريرها، وبرر ذلك بأنه المسئول ليس فقط أمام حاملى الأسهم والبنوك والقانون، ولكن أيضا أمام الذين يعملون فى الصحف التى يمتلكها، ويعتمدون عليها كمصدر لدخلهم، وأضاف ميردوك فى تصريحه أن القول بأن مالك الصحيفة لايتدخل فى تحريرها هو هراء»(٥٣).

وهذا هو منهجه فى كل صحفه فى كل أنحاء العالم، ففى أوائل عام ١٩٧٧ نشر روبرت ميردوك حملة فى صحيفة ذا نيويورك بوست لتأييد إدوارد روك، ضد ماريو كومو عمدة لمدينة نيويورك، وعندما سأل عن ذلك أجاب: حسنا إن فى نيويورك ٢,٥ مليون يهودى وعندما وقع ٨٠ من الصحفيين بجريدة النيويورك بوست عريضة احتجاج على تحيز الجريدة لإدوارد روك، وتغطيتها المشوهة للحملة الانتخابية، وتحريفها للحقائق ضد ماريو كومو وقال الصحفيون فى عريضتهم: إن القصص السياسية يجب أن يكتبها صحفيون ومخبرون أذكياء ويجب عدم تحريفها لكى تناسب السياسة التحريرية، وعندما دعى بعض هؤلاء الصحفيين لمقابلة ميردوك

لمناقشته فى العريضة المقدمة منهم قال له أحد الصحفيين إنها جريدتنا أيضا، فرد ميردوك: لا إنها ليست جريدتك، عندما تدفع الخسائر التى تتكبدها الجريدة يمكن أن تقول إنها جريدتك، إنها جريدتى أنا.. أنت فقط تعمل هنا ولايجب أن تنسى ذلك.

وهناك أيضا الكثير من الأمثلة التى توضح أن ميردوك يعامل الصحفيين فى صحفه باعتبارهم عمالا أو عبيدا، ومن ثم فليس من المعقول أبدا أن حكومة المحافظين التى يريدها هاترسلى أن تطبق القانون وتسجن روبرت ميردوك، كانت تجهل كل هذا السجل الحافل بالحقائق عن ممارساته، ولكن الحقيقة أنها كانت صاحبة مصلحة فى تحويل هذه الصحف لميردوك.

ولقد ظهر ذلك بوضوح فيما بعد، فطبقا لما يقوله لورد دونجو الكاتب الأساسى بجريدة التايمز، فإن ميردوك قد وعد مسز تاتشر بأن يعيد التايمز إلى معسكر المحافظين خلال عام ١٩٨١، ولقد كانت مسز تاتشر تدرك تماما صحة وعد ميردوك وقدرته على تنفيذه، فهو «يستخدم كل صحفه فى كل أنحاء العالم لتأييد المرشحين اليمنيين أمثال جوف وايتلام فى استراليا، ورونالد ريجان فى أمريكا، ومارجريت تاتشر فى انجلترا، كما أن كل صحفه تعكس آراءه اليمينية المحافظة»(٥٤).

ولاشك أن ذلك «يبدو طبيعيا فى ظل سيطرة الاحتكارات على الصحافة، فهناك نوع من التكامل والارتباط بين الاحتكارات المسيطرة على الصحافة ورأس المال الاحتكارى، وفى ضوء ذلك فليس من المدهش أن تدافع الصحف الرأسمالية القومية عن صيغة المشروع الخاص، وأن تكون متحيزة بشكل دائم للجناح اليمينى فى المجال السياسى»(٥٥).

كما يبدو من الطبيعى جدا فى ضوء ذلك أن يستخدم ميردوك صحفه فى شن حملات شديدة ضد العمال واتحاداتهم واليسار بشكل عام، حيث اتهم الاتحاد العام لعمال المناجم روبرت ميردوك فى ديسمبر ١٩٨٣ باستخدام صحفه للدعاية ضد الاتحاد، وهدد عمال السكك الحديدية عام ١٩٨٢ بعدم قيادة أية قطارات تحمل صحف نيوز انترناشيونال التى يملكها روبرت ميردوك، وذلك نتيجة الاتجاه

العام لهذه الصحف فى العمل على تشويه الأخبار حول الإضراب الذى قام به هؤلاء العمل لتحسين أوضاعهم، وقد تزايد غضب عمال السكك الحديدية خاصة عقب نشر جريدة الصن تقريرا عن الإضراب الذى قاموا به، هاجمت فيه العمال بقسوة، وقد رفض العمال بالفعل تحميل صحف النيوز انترناشيونال على القطارات الليلية المتجهة إلى شمال انجلترا، وعندما رفعت شركة نيوز انترناشيونال قضية على عمال السكك الحديدية قال القاضى الذى نظر القضية: «إنه لو كان عاملا بالسكك الحديدة وقرأ التقرير الذى نشرته الصن حول العمال فإنه سيرفض تحميل صحف النيوز انترناشيونال على هذه القطارات، ولكن القانون يجب أن يطبق»(٥٦).

ومن ناحية أخرى فهناك نقطة أخرى توضح استخدام ميردوك للصحف التى يمتلكها لتحقيق مصالحه، فقد استخدم ميردوك صحفه فى شن حملة شديدة على هيئة الإذاعة البريطانية BBC والدفاع عن فكرة حل هذه الهيئة وبيعها للمستثمرين الأفراد وتحويلها إلي الملكية الخاصة، وقد تصاعدت هذه الحملة بشكل كبير فى الصحف التى يمتلكها ميردوك عند تشكيل لجنة حكومية عام ١٩٨٧ برئاسة بيكوك لبحث مستقبل هذه الهيئة، وكان هدف ميردوك من هذه الحملة هو تحويل هيئة الإذاعة البريطانية إلي الملكية الخاصة، حتي يمكنه السيطرة عليها بحيث تضاف إلي إمبراطوريته الإعلامية، وفي ضوء حقيقة أن ميردوك يمتلك بالفعل شبكة سكاى تى فى .SKY T.V، ومحطة البث التليفزيونى بالقمر الصناعى الموجهة إلى أوروبا باللغة الانجليزية، فإن تحويل هيئة الإذاعة البريطانية إلى الملكية الخاصة سوف يسمح لميردوك بالسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام فى بريطانيا.

هناك نقطة أخرى يشير لها بعض الكتاب هى أن الملاك الجدد الذين ظهروا فى أواخر الستينات، كانوا أكثر اهتماما بتحقيق الأرباح من استخدام الصحف لتحقيق أغراض سياسية، وهذا غير صحيح ، فلو أن اهتمام هذه الاحتكارات ينصب على تحقيق الأرباح فقط، فكيف يمكن تفسير إنفاق هذه الاحتكارات، ومن أهمها إمبراطورية ميردوك – الملايين على صحف تحقق خسائر كل عام، وتقوم هذه الاحتكارات بتحمل الخسائر، إن الإجابة –كما يقول هولنجسورث– تكمن فى

سعى هذه الاحتكارات بامتلاك الوسائل الإعلامية إلي الحصول على القوة السياسية والشخصية، ويتحالف مع ذلك رغبتهم فى حماية والمحافظة على استثماراتهم التجارية واسعة النطاق. ولذلك فإن قيمة هذه الصحف بالنسبة لهذه الاحتكارات لاتقاس بمصطلحات الربح، صحيح أن هؤلاء الملاك قد دفعوا الصحف بشكل متزايد إلى النمط التجارى وذلك بهدف زيادة التوزيع، ولكن ذلك لايعنى على الإطلاق أن الهدف الأساسى لهذه الاحتكارات هو تحقيق الربح، بل إنهم يهدفون من وراء زيادة التوزيع إلى زيادة تأثيرهم على الجماهير.

كما أنه من الواضح أن ملكيتهم لهذه الصحف تجعلهم أقدر على التأثير على القرار السياسى للحكومات، ذلك أنهم يعملون فى بيئات سياسية يمكن أن تؤثر فيها قرارات الحكومات على أنشطتهم الصناعية والتجارية الرأسمالية، ويمكن أن تعوق تحكمهم وسيطرتهم على الأسواق، ومن هنا فإن امتلاكهم للصحف هو الوسيلة التى تمكنهم من ضمان أن تأتى هذه القرارات الحكومية معبرة عن مصالحهم.

وهناك الكثير مما يشير إلى أن هؤلاء الملاك قد نجحوا بالفعل فى التأثير على قرارات الحكومات، لابل وجعل هذه الحكومات تتحالف معهم ضد العمال، وعلى سبيل المثال تبرز حالة معاملة الحكومة البريطانية لعمال الطباعة عند قيام ميردوك بنقل كل صحفه إلى منشأته الطباعية الحديثة فى وابنج، وقيامه بفصل آلاف العمال، دون أن يدفع لهم أية تعويضات، حيث يؤكد فرانك آلون أن ميردوك قد فعل ذلك بموافقة حكومة المحافظين، وأن ميردوك قد استطاع عرقلة إصدار تشريع لضمان حقوق العمال، وبالرغم من أن ميردوك قد قام بفصل ٥ آلاف عامل بدون أن يدفع معاشات أو تعويضات لهم، فإنه عندما قام العمال بمظاهرات لمنع سيارات نقل الصحف من الخروج من منشأة وابنج، قامت الشرطة بتفريق هذه المظاهرات، وكان منظرها وهى تحاول تفريق مظاهرة عمال الطباعة يعيد إلى الأذهان ماحدث مع إضراب عمال الفحم، مما ساعد على تقوية الاتهامات الموجهة إلى الحكومة بأنها ساعدت ميردوك وتآمرت معه لتحطيم اتحادات عمال الطباعة.

ومن خلال ذلك نستطيع القول إن ملكية الاحتكارات الكبرى للصحف قد ضمنت لها السيطرة على مراكز صنع القرار فى الحكومة، بحيث تأتى هذه القرارات فى النهاية محققة لمصالح هذه الاحتكارات على حساب الجماهير، ومن ناحية أخرى فقد كانت ملكية هذه الاحتكارات للصحف فى صالح حكومات اليمين المحافظ، وضمنت لها الدفاع بشكل دائم عن قراراتها وتبرير هذه القرارات. بحيث يمكن القول: إن تبعية الصحف للاحتكارات العالمية قد أدت بشكل أو بآخر إلى تبعيتها للسلطات اليمينية الحاكمة فى أمريكا وأستراليا والمملكة المتحدة.

هناك أيضا تساؤل يطرح نفسه هو من أين يحصل ميردوك على كل هذه المليارات التى استطاع بها أن يبنى هذه الإمبراطورية الإعلامية؟ رد ميردوك على ذلك بأنه يحصل على قروض من البنوك، دعنا نسلم جدلا بصحة ما يقوله ميردوك ونتساءل لماذا تعطى البنوك لميردوك قروضا بمليارات الجنيهات والدولارات؟ هل من الممكن أن تعطى البنوك لأحد آخر غير ميردوك قروضا بهذا الحجم؟ والإجابة هى بالتأكيد لا.. إذن فلماذا تعطى لميردوك بالذات؟ إذا لم تكن ترى فى ميردوك وكيلا عاما للدفاع عن مصالح الرأسمالية والاحتكار العالمى، وأنها تريد لميردوك وأمثاله السيطرة على وسائل الإعلام فى العالم كجزء من استراتيجية لضمان حماية المصالح الرأسمالية.

والآن لابد أن نلقى نظرة على حجم هذه الإمبراطورية الإعلامية، لقد أورد هولنجسورث فى ملاحق كتابه قائمة بممتلكات هذه الامبراطورية الإعلامية والتجارية والصناعية عبر انحاء العالم، وباستخدام هذه القائمة يمكن التوصل إلى الحقائق التالية(٥٧):

١ ـ فى المملكة المتحدة يمتلك ميردوك ٥ صحف (يومية وصحف أحد) قومية تبلغ نسبة توزيعها ٣٥٪ من مجموع توزيع الصحف القومية فى المملكة المتحدة بالإضافة إلى سلسلة كبيرة من الصحف الإقليمية اليومية والأسبوعية والدوريات، وبالإضافة إلى شركة صنداى ببليكشنز ليمتد المتخصصة فى إنتاج المجلات ومجموعة زيف ديفز التى تسيطر على ١٤ مجلة متخصصة فى الأعمال التجارية، والموجهة إلى رجال الأعمال، وفى مجال نشر الكتب يمتلك

شركة وليم كولنز وأولاده وشركة تايمز بوكس.

٢ ـ فى الولايات المتحدة الأمريكية يمتلك بوستون هيرالد وجريدة ستار اليومية التى تصدر فى نيويورك، ونيويورك بوست، وشيكاغو صن تايمز، بالإضافة إلى سلسلة صحف هوستون كوميونوتى التى تمتلك عددا كبيرا من الصحف الإقليمية، وجريدة نيوز اليومية الصادرة فى تكساس، وصندای اكسبريس نيوز، بالإضافة إلى مجلة نيويورك، وفى مجال الكتب يسيطر على شركة نيوز اميركا بيلشنج انكوربورتيد.

٣ ـ فى استراليا يسيطر على الجريدة القومية الأساسية وهى اوستراليان، و٨ صحف يومية إقليمية تغطى الأقاليم الرئيسية فى استراليا و٣ صحف إقليمية تصدر يوم الأحد، بالإضافة إلى سلسلة من المجلات تمتلكها شركة بزنس اند كوميرشيال ومجلة نيو أديا ونيو ومان وال، وتى فى ويك، وشركتين لنشر الكتب هما بى بوكس وانجوس أند روبرتسون.

٤ ـ يسيطر ميردوك على أكبر شركات نشر الكتب فى هولندا.

٥ ـ فى مجال التليفزيون يسيطر ميردوك على شبكة سكاى تى فى Sky T. V. ومحطة البث التليفزيونى الموجهة إلى أوروبا بالقمر الصناعى (باللغة الانجليزية)، ويشير تقرير لجريدة التايمز أن هذه الشبكة تغطى ٥٠ مليون جهاز فى أوروبا[٥٨] وسلسلة من محطات التليفزيون فى أمريكا بالإضافة إلى الشبكة الرابعة، وبالإضافة إلى عدد من شركات الإنتاج التليفزيونى متنوعة الأنشطة، بالإضافة إلى أكبر شركات الإنتاج السينمائى (شركة فوكس لسينما القرن العشرين)، وشركة لإنتاج التسجيلات.

٦ ـ فى مجال الأنشطة التجارية والصناعية الأخرى يمتلك ميردوك شركة لإنتاج الكمبيوتر والمواد المستخدمة فيه وشركة أنست للنقل والخطوط الجوية وشركة سانتوس للغاز الطبيعى، وشركتين للبترول هما شل ونيوز ايجل، وشركة لانتاج مواد الطباعة، وشركة أخرى للنقل والإسكان.

هذه هى بعض ملامح إحدى أهم الاحتكارات التى تسيطر على الإعلام الدولى، وتقوم بتشكيل عقول البشر من خلال وسائل الإعلام التى تمتلكها.

ملكية الشركات متعددة الجنسية
امبراطورية ماكسويل
دراسة حالة

تأتى امبراطورية روبرت ماكسويل، فى المرتبة الثانية بعد إمبراطورية ميردوك، وقد بدأ ماكسويل ظهوره فى سوق الصحافة البريطانية تقريبا فى الفترة نفسها التى شهدت ظهور روبرت ميردوك (فى أواخر الستينات) ومنذ ذلك التاريخ لم تعرض صحيفة للبيع فى بريطانيا دون أن يتقدم ماكسويل وميردوك لشرائها، لكن ميردوك كان دائما يفوز بنصيب الأسد، وبعد عدة محاولات لشراء الصحف استطاع ماكسويل أن يشترى مجموعة من الصحف الإقليمية فى منتصف السبعينات، واستمر يوسع فى أنشطته بشراء الصحف الإقليمية حتى وصلت مجموعة الصحف التى يمتلكها إلى وضع احتكارى فى أقاليم المملكة المتحدة، وقدرت نسبة توزيعها بـ١٦٪ من مجموع توزيع الصحف الإقليمية فى المملكة المتحدة كلها.

وقد حاول روبرت ماكسويل شراء جريدة الأوبزرفر وقد كشف عن إتجاهاته فى ذلك الوقت عندما سأل عن كشف الأوبزرفر لأنشطة مارك تاتشر التجارية فى عمان فرد ماكوسيل لو أن مستر تريلفورد رئيس التحرير قد نشر هذه القصة وكنت أنا مالك الصحيفة، فإننى سأطرده.. إننى سوف أسارع لوقف هذا الهراء، وقد كانت إحدى شركات ماكسويل تتفاوض فى ذلك الوقت مع سلطنة عمان لتوقيع عقد للأنشطة التجارية.

وقد جاءت أكبر الفرص بالنسبة لماكسويل فى مجال ملكية الصحافة القومية فى يوليو ١٩٨٤، حين أعلنت شركة ريد انترناشيونال عن بيع مجموعة الميرور المكونة من الديلى ميرور اليومية وصنداى ميرور وصنداى بيبول وسبورتنج لايف، التى تصدر يوم الأحد، بالإضافة إلى صحيفتين تصدران فى اسكوتلندا هما ديلى ريكورد وصنداى ميل(٥٩).

وكما حدث بالنسبة للصنداى تايمز، فقد قام الصحفيون فى مجموعة الميرور

بعرض أن يقوموا بإدارة صحفهم بأنفسهم، وبشكل مستقل عن ملاك الصحف، لكنهم فشلوا فى دفع ١٠٠ مليون جنيه استرلينى ثمنا للمجموعة.

وكان مما ساهم فى نجاح ماكسويل هذه المرة فى شراء الصحف القومية، هو أن ميردوك كان مازال يواجه الضجة الناتجة عن شرائه للتايمز والصنداى تايمز، ولذلك لم يتقدم هذه المرة للشراء، وقد قدم ماكسويل عرضه الأول لشراء مجموعة الميرور بـ٨٠ مليون جنيه، ولكن شركة ريد رفضت هذا العرض فقام برفعه إلى ١١٣,٤ مليون جنيه، ورفضت الحكومة عرض الأمر على لجنة الاحتكارات، كما فعلت مع روبرت ميردوك، واستند وزير التجارة فى قراره بإعطاء الموافقة على شراء ماكسويل لمجموعة الميرور على أساس أنه لا يمتلك مصالح صحفية أخرى. وفى الحقيقة فإنه كان يمتلك مجموعة صحف إقليمية كبيرة كما أوضحنا من قبل.

وقد عقد ماكسويل فى اليوم نفسه الذى أعلن فيه عرضه لشراء مجموعة الميرور مؤتمرا صحفيا قال فيه: إنه تحت إدارتى سيكون رؤساء تحرير صحف الميرور أحراراً فى تحرير صحفهم، بدون أى تدخل، وأنا فقط أضع شرطين للمسئولية التحريرية هما: إن صحف الميرور يجب أن تتخذ منهجا متعاطفا بشكل واسع مع الحركة العمالية، أما الثانى فهو أن تعبر هذه الصحف عن السياسة البريطانية(٦٠). وقد أعلن وزير التجارة أنه يقبل الضمانات التى قدمها ماكسويل لضمان الاستقلال التحريرى لصحف الميرور.

لكن هناك الكثير مما يؤكد عدم التزام ماكسويل بما قدمه من وعود وضمانات، فبالرغم من أنه يحتل مقعدا فى البرلمان عن حزب العمال، إلا أنه مع ذلك فإن مجموعة الميرور قد اتخذت بعد شرائه لها خطا أقرب إلى حزب المحافظين من حزب العمال، بل وشاركت فى الكثير من الأحيان فى شن الحملات على الحركة العمالية وتشويه صورتها، وهو ما يثير الشك حول حقيقة انتماء ماكسويل لحزب العمال، وإلى أنه وسيلة لكى تضمن الإحتكارات الرأسمالية وجود شخص مثل ماكسويل داخل حزب العمال، لكى تضمن أن تأتى قرارات حكومته فى حالة فوزه فى الانتخابات لصالحها.

لقد جاء أول اختبار عملى لضمانات ماكسويل ووعوده من خلال تغطية الديلى ميرور لإضراب عمال المناجم، فعقب شراء ماكسويل لمجموعة الميرور مباشرة كتب جيوفرى جودمان فى عموده بالديلى ميرور يهاجم مسز تاتشر، ويؤكد إنها مسؤلة عن إضراب عمال المناجم، وإنها لاتريد حل هذا النزاع، ولكن فى الطبعة الثانية من الديلى ميرور قام ماكسويل بنفسه بحذف ١٠ فقرات من عمود جودمان، وهى الفقرات التى يهاجم فيها رئيسة الوزراء، لذلك غضب جودمان وهدد بالاستقالة، مما أدى إلى أن يعتذر ماكسويل، لكن هذه لم تكن المزة الوحيدة، فخلال إضراب عمال المناجم قام ماكسويل كثيرا بحذف فقرات من التقارير الإخبارية التى كتبها مندوبو الجريدة عن الإضراب، مما أدى إلى أن تكون تغطية الجريدة متحيزة ضد عمال المناجم، وأدى إلى غضب عمال المناجم من تغطية مجموعة صحف الميرور لإضرابهم، ورغم انكار ماكسويل المستمر لتدخله فى شئون تحرير الجريدة، إلا أن هناك الكثير من الأدلة على أن ماكسويل كان يشرف على تحرير مجموعة صحف الميرور بنفسه، وقد اعترف ماكسويل باشتراكة فى تحرير هذه الصحف عندما سأله مندوب هيئة الإذاعة البريطانية BBC عما إذا كان قد كتب افتتاحيات الديلى ميرور بنفسه خلال فترة إضراب عمال المناجم، أجاب: نعم أحيانا كنت أكتبها بنفسى، ويقول هولنجسورث بصرف النظر عن مدى تدخل ماكسويل.. فإنه يمكن القول أنه بدون وجوده كان يمكن أن تعطى الديلى ميرور تأييدا أكبر لعمال المناجم.

كل ذلك يثير التساؤلات حول أهداف ماكسويل من وراء انتمائه لحزب العمال، وتشديده على ضرورة أن تؤيد مجموعة الميرور الحركة العمالية، بينما هو فى الحقيقة يقوم بتحويل اتجاه هذه الصحف إلى اليمين والدفاع عن المصالح الرأسمالية، وعن حكومة المحافظين، ثم أنه فى الكثير من المواقف كان يبدو أنه يقف على يمين مسز تاتشر، وعلى سبيل المثال فهو أول من أيد قرار مسز تاتشر بإرسال قوات بريطانية للاشتراك مع القوات الأمريكية فى أزمة الخليج (أغسطس ١٩٩٠)، وقبل أن يعرف بالضبط موقف حزب العمال، ففى اليوم نفسه الذى أعلنت فيه مسز تاتشر قرارها أجرت معه القناة الثانية بالتليفزيون البريطانى مقابلة دافع فيها

بحماس عن قرار مسز تاتشر ومستر بوش.

هناك أيضا ما يثير الشكوك حول هذا الرجل وطبيعة ملكيته لمجموعة الميرور، فالبرغم من أنه قد أعلن فى اليوم التالى لشرائه هذه المجموعة فى اجتماع عقده مع المسئولين عن اتحادات عمال الطباعة فى مجموعة الميرور «إننى أنا المالك الوحيد ١٠٠ ٪ من الأسهم، ويجب أن يكون مفهوما وبوضوح أن هناك رئيسا واحدا للمجموعة هو أنا»، لكنه فى اليوم التالى وعندما سألته الفايننشيال تايمز عما إذا كان هناك شركاء آخرون له فى المجموعة، رفض أن يجيب عن السؤال، وقال: إنه ليس من حقه أن يكشف عن أعمال أشخاص آخرين(٦١).

ولقد ظلت هذه الإمبراطورية تشكل لغزا محيرا، وهناك الكثير من الأسرار التى تحيط بها، فهى ترفض دائما الكشف عن حساباتها أو أرباحها حتى بالنسبة لهيئات رسمية، وهو ما يثير الشكوك حول أن ماكسويل هو نفسه ليس إلا واجهة معلنة، لهيئة أو هيئات أو مصالح رأسمالية لا تريد الكشف عن حقيقة ملكيتها لهذه الإمبراطورية، قد يكون ذلك مجرد افتراض لكنه مع ذلك قائم على استقراء لمجموعة حقائق ولممارسات روبرت ماكسويل.

هناك أيضا نقطة أخرى هى أنه مع أن ماكسويل قد بدأ ظهوره فى سوق الصحافة البريطانية فى الوقت الذى ظهر فيه روبرت ميردوك، وبالرغم من أنه لم يدع أية جريدة قومية تعرض للبيع دون أن يتقدم لشرائها إلا أنه لم ينجح فى شراء أية جريدة قومية حتى اشترى مجموعة الميرور عام ١٩٨٤، ثم بدأ اندفاعه بشكل كبير لشراء وسائل إعلامية متعددة داخل المملكة المتحدة وأوروبا، فبعد ثلاثة اشهر من شرائه لمجموعة الميرور قام بشراء أكبر شبكة للتليفزيون الكابلى فى بريطانيا.

والآن يمكن أن نلقى نظرة سريعة على ممتلكات هذه الشركة لوسائل الإعلام وأنشطة أخرى من خلال الاعتماد على ملاحق كتاب هولنجسورث بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى، ومن خلال ذلك تتضح الحقائق التالية:

١ ـ توفر مجموعة الميرور لماكسويل السيطرة على ٢٧ ٪ من مجموع توزيع الصحف القومية البريطانية.

٢ ـ يمتلك ماكسويل صحفا إقليمية توفر له السيطرة على ١٦٪ من مجموع توزيع الصحف الإقليمية (اليومية وصحف الأحد).

٣ ـ يمتلك ماكسويل شركة BPCC للاتصالات والإعلام والتى تحوى داخلها ١١ شركة تعمل فى مجال النشر والطباعة ونشر الكتب وإصدار الصحف الأسبوعية والمجلات المتخصصة.

٤ ـ يمتلك ماكسويل مجموعة أخرى من الشركات تحت اسم

Bpcc prepress limited وهذه الشركات (وعددها ٩) تتنوع أنشطتها من إنتاج مواد الطباعة، وأجهزة الكمبيوتر والمواد اللازمة له وآلالات الكاتبة وتسجيلات الفيديو، بالإضافة إلى أنشطة تجارية وصناعية أخرى متعددة.

٥ ـ يمتلك ماكسويل مؤسسة لإنتاج المجلات والكتالوجات تحتوى على ٧ شركات متخصصة فى إنتاج كل أنواع المطبوعات والمواد التعليمية.

٦ ـ يمتلك ماكسويل مجموعة أخرى من الشركات لصنع مواد التغليف والمطبوعات التجارية، وتضم داخلها ٥ شركات.

٧ ـ هناك مجموعة أخرى من شركات النشر تحت اسم

Bpcc publishing corporation limited تضم ٥ شركات متخصصة فى إنتاج المواد التعليمية وطبع الكتب المدرسية وبرامج تعليم اللغة الانجليزية والمجلات المالية[١].

٨ ـ يمتلك ماكسويل ١٣,٨٪ من أسهم شركة التليفزيون المستقل IT.V و٤٠٪ من أسهم شركة إنتاج برامج التليفزيون المستقل المعروفة بانترلوب برودكشن Anterlope produuction، كما يمتلك وحده أكبر شبكة لنظم التليفزيون الكابلى المحلية فى المملكة المتحدة[٦٢].

هذا بالنسبة للمملكة المتحدة، أما فى الدول الأخرى، فيمكن رصد الحقائق التالية:

١ ـ فى أغسطس ١٩٨٥ وسع ماكسويل مصالحة الإعلامية فى أوروبا حيث اشترى ٢٠٪ من أسهم محطة القمر الصناعى فى فرنسا TDF - I التى غطت أوروبا فى عام ١٩٨٦ حيث وصلت إلى ١٥٠ مليون شخص فى كل القارة الأوروبية من خلال أطباق استقبال توضع على أسطح المنازل Small dish receivers.

٢ ـ هناك مصالح واسعة لماكسويل فى كل أنحاء العالم (إعلامية وتجارية وصناعية) فى البرازيل والمانيا الغربية واليابان وزيمبابوى والسويد والدنمارك والنرويج، واستراليا ولبنان وافريقيا الجنوبية ونيوزيلندا والبرتغال.

٣ ـ فى الولايات المتحدة يمتلك ماكسويل واحدة من أهم شركات نشر الكتب، وإنتاج المواد الإعلامية والثقافية، بالإضافة إلى عدة محطات تليفزيونية إقليمية.

هذه هى بعض المعلومات التى تم التوصل إليها حتى الآن عن حجم نشاط هذه الشركة المتعددة الجنسيات، ويشير هولنجسورث إلى أن هذه المعلومات لا تكشف حقيقة نشاط هذه الشركة فى مجال الإعلام والمجالات الأخرى، وأن هذه الانشطة أكبر بكثير مما تكشفه هذه المعلومات، ولكن من الصعب التوصل إلى معلومات أكثر من ذلك، لكن هذه المعلومات مع ذلك توضح مدى ما وصلت إليه هذه الشركة من القوة فى مجال الإعلام، والتى تكفى للسيطرة على عقول البشر، وتجعل أية محاولة لتحقيق تعددية وتنوع حقيقى فى مجال الاعلام، تبدو فى ظل سيطرة الشركات متعددة الجنسية نوعا من الخيال، يضاف إلى ذلك أن سيطرة هذه الشركات على الكثير من أوجه النشاط الرأسمالى (الصناعى والتجارى) يجعل الوسائل الإعلامية التى تمتلكها هذه الشركات خادمة للمصالح الرأسمالية لهذه الشركات، وهى بالضرورة تتناقض مع كل طموحات الشعوب فى كل انحاء العالم للحرية الحقيقية والعدل والاستقلال.

اقتراحات الاصلاح

لقد أثارت الأوضاع الاحتكارية التى وصلت إليها الصحافة البريطانية الكثير من

المقترحات التى تهدف إلى التقليل من سيطرة الاحتكارات على الصحافة بخاصة ووسائل الإعلام بعامة، وضمان التعددية والتنوع فى مجال الصحافة، وقد سبق أن عرضنا لبعض هذه المقترحات خلال مناقشتنا لتقارير اللجان الملكية الثلاث، لذلك سنكتفى هنا بمناقشة بعض المقترحات الأخرى، ويمكن تصنيف هذه الاقتراحات على النحو التالى:

١ ـ **اقتراحات راديكالية**: ويعتبر أكثرها راديكالية هو المطالبة بقيام الدولة بتأميم الصحف، وكان هذا الاقتراح قد طرح منذ عام ١٩٤٧ حيث قدم إلى اللجنة الملكية ورفضته، لكنه مع ذلك مازال مطروحا، ويجد له الكثير من المؤيدين والأنصار حيث طرحه بعض أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين من اليساريين فى أواخر السبعينات، ثم طرح تقريبا فى كل المؤتمرات السنوية للاتحاد القومى للصحفيين، ويقوم هذا الاقتراح على أساس اتباع النموذج السوفيتى بتأميم كل الصحف ووضعها تحت سيطرة الطبقة العاملة، ودون تقديم أية تعويضات للملاك، وهناك بعض الكتاب الذين يتبنون هذا الاقتراح مثل نورا بيلوف التى تقول: إن الصحافة القومية البريطانية قد وصلت إلى طريق مسدود، وان علينا أن نختار بين طريقين **الأول**: هو طريق النظام الأمريكى ذو الاحتكارات الضخمة، **والثانى**: هو الأسلوب الشيوعى فى سيطرة الدولة(٦٣).

لكن هذه الاقتراحات قد سببت مشكلة لليسار البريطانى، حيث دارت التساؤلات عن أهدافه الحقيقية، وهل يريد هذا اليسار إحداث اصلاحات داخل الصيغة الرأسمالية لوسائل الإعلام، أم أنه يريد الانتظار حتى إحداث ثورة اشتراكية شاملة يتم فى ظلها تأميم وسائل الإعلام(٦٤).

كما أن هذا الحل لا يفعل أكثر من استبدال صيغة الاحتكارات الرأسمالية بصغية احتكار الدولة، ولاشك أن هذين الأسلوبين أسوأ بعضهما من بعض، ذلك أن كلا منهما يلغى التعددية والتنوع ويصادر حرية التعبير عن الآراء، وفى النهاية يحرم المجتمع من مشروعات وطنية يمكن أن تحمل له صيغا جديدة للتقدم والاستمرار.

٢ ـ **اقتراحات إصلاحية**: وفى هذا الإطار يأتى عدد كبير جدا من المقترحات التى تتدرج من اليسار إلى اليمين، ويعتبر من أهمها مقترحات الكتاب اليساريين بيتر جولدنج ـ جراهام ميردوك ـ جيمس كوران ـ جين سيتون ـ رالف نجرين ـ هولاند ستيورات، وغيرهم أما جولدنج وميردوك فإنهما يخرجان بنتيجة مؤداها أن تدخل الدولة فى السوق عبر تركيب ديموقراطى ومحسوب هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لإعادة السيادة الحقيقية للقارىء، ويحددان هدف هذا التدخل فى ضمان التنوع الصحفى، ومنع القوى الرأسمالية من أن تصبح المحتكر الرئيسى للتعبير عن وجهات النظر، وتقديم الأخبار، فهذا التنوع غير موجود الآن وهدفنا ـ جولدنج وميردوك ـ هو تصميم مشروع لتغيير ديناميات السوق وتقليل تكاليف الدخول إليه.

ويعترض جولدنج وميردوك، على مقترحات تقديم الإعانات للصحف أو إعادة توزيع دخل الإعلان، حيث يريان أن هذه الاقتراحات ليست هى أفضل الطرق لضمان التنوع، حيث إنها سوف تساعد بعضا من الصحف الراهنة المريضة، وأن الهدف من المشروع الذى يقدمانه هو تحقيق التقدم الديموقراطى وليس المحافظة على الديناصورات الصحفية الموجودة ولذلك من الضرورى أن يكون تدخل الدولة عن طريق توسيع تسهيلات الإنتاج بهدف زيادة نمو الصحافة وتشجيع إصدار صحف جديدة وليس تقوية الصحف الموجودة، وعلى ذلك فلابد من إنشاء هيئة الصحافة العامة لتكون مسئولة عن إدارة وحدات للطباعة، وتكون هذه الوحدات مصممة بحيث توفر الكثير من تكاليف الإنتاج عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة، ولابد من وضع عدة شروط حازمة تتيح للصحف الجديدة استخدام التسهيلات الطباعية الموجودة فى هذه الهيئة وبشكل رخيص، ودون أى تمييز بين الصحف على أسس سياسية أو أخلاقية[٦٥].

وفى الحقيقية فإن اقتراح إنشاء هذه الهيئة العامة للطباعة، ليس جديدا، بل إن اقتراحا مشابها قد طرحته لجنة التخطيط السياسى والاقتصادى البريطانية عام ١٩٣٨.

والمشكلة فى مثل هذا الاقتراح، أنه يمكن أن يسقط فى النهاية فى أيدى القوى الرأسمالية صاحبة المصلحة فى السيطرة على السوق، صحيح أنه يمكن أن يؤدى إلى نشأة بعض الصحف الصغيرة صاحبة الرسالة، وهذه الصحف فى الحقيقة يمكن أن تساهم بشكل كبير فى تحقيق التعددية والتنوع والتعبير عن القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع، لكن المشكلة هنا أن قوى السوق المسيطرة يمكن أن تصادر إمكانية صدور هذه الصحف، أو تقوم بابتلاعها عن طريق الشراء عقب صدورها، أو محاربتها اقتصاديا حتى تضطر للتوقف عن الصدور، أو لبيعها للاحتكارات القائمة.

يضيف نجرين نقطة مهمة إلى هذا الاقتراح هو أن يكون هذا الجهاز (الهيئة العامة للصحافة) مهمته خلق صحف بديلة يمكنها الحياة فى السوق ثم يقوم ببيعها للجمهور بعد أن تحقق نجاحا، وبشرط أن يكون هذا الجهاز مستقلا عن الدولة.

وبالرغم من أن هناك عيوبا لهذا الاقتراح، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يساهم فى زيادة التعددية، والتنوع، وذلك إذا أضفنا إليه ما يلى:

١ ـ إن هذا الجهاز ملزم بأن يصدر صحفا تعبر عن كل الاتجاهات الموجودة فى المجتمع.

٢ ـ إنه فى حالة قيامه ببيع الصحف للجمهور لابد أن يمنع أى فرد يمتلك صحيفة أخرى من شراء هذه الصحيفة، ويلتزم المشترى بعدم بيعها إلا بموافقة الهيئة العامة للصحافة، ويكون الشرط الأساسى هو عدم بيعها لشخص يمتلك صحيفة أخرى.

أما النوع الآخر من المقترحات الذى يندرج تحت الاقتراحات الإصلاحية، فهى المتعلقة بتقديم معونات للصحف الجديدة بهدف مساعدتها على الصدور، وقد قدمت الكثير من المقترحات لطريقة توزيع هذه المعونات من أبرزها اقتراحات كوران وسيتون، اللذان يريان أن كل جريدة قومية لا يتعدى توزيعها ٥٠٠ ألف نسخة، وتحصل على أقل من ٢٥٪ من دخلها عن طريق الإعلان، يجب أن تقدم لها

المعونة بشكل أتوماتيكى، وهذا سوف يساعد على نمو صحف الأقليات التى تجد أنه من الصعب أن تجذب الإعلانات بسبب سياستها التحريرية، كما أن هذا سوف يساعد على إصدار صحف جديدة للأقليات.

وكانت اقتراحات مشابهة قد قدمت إلى اللجان الملكية الثلاث، ١٩٤٩، ١٩٦٢، ١٩٧٧، وقد قدمت اللجنة الثالثة دراسة حول نظام الإعانات التى تقدم إلى الصحف فى السويد، لكن كل هذه اللجان رفضت الموافقة على إدخال أى نظام للمعونات للصحف، بالرغم من اعتراف اللجنة الأخيرة بأن الإعانات المقدمة للصحف فى السويد قد ساعدها على البقاء، لكن اللجنة مع ذلك رفضت هذه المقترحات على أساس اختلاف الظروف بين الصحافة البريطانية والسويدية.

والمشكلة التى أشارت إليها كل هذه اللجان هى عدم وجود أسلوب لتوزيع هذا الدعم يضمن عدم تدخل الدولة فى السياسات التحريرية للصحف، كما أن هناك مشكلة أخرى هى كيفية توزيع هذا الدعم على أسس متساوية وبأسلوب عادل.

والحقيقة أنه فى ظل اقتصاديات سوق الصحافة فإنه من الصعب صدور صحف جديدة وبخاصة صحف الرأى بدون وجود نظام لتقديم معونات لهذه الصحف، وبالتالى فإن المعونات يجب أن تكون إعانات للصدور فكل جريدة جديدة تصدر من حقها الحصول على هذا الدعم حسب دورية صدورها (يومية ـ أسبوعية ـ دورية)، لكن هذا النظام لن يكون مؤثرا إذا لم يطبق فى الوقت نفسه مع مجموعة أخرى من الاقتراحات مثل إنشاء هيئة الصحافة العامة.

هناك أيضا مشروع آخر قدمه حزب العمال البريطانى، ويتبناه عدد من الكتاب ويقوم على إعادة توزيع دخل الإعلان بين الصحف من خلال مجلس مستقل للإعلان بحيث تتلقى كل صحيفة دخلا متساويا على كل نسخة مباعة، وتكون إعادة التوزيع مسئولية مجلس دخل الإعلان، كما يقوم هذا المجلس بتقديم إعانات لنشر صحف جديدة، ويتم تمويل هذه الإعانات من المصدر نفسه.

ويرى جون وال أنه ليس من المستبعد أن يقوم حزب العمال بتطبيق هذا الاقتراح فى حالة تشكيله للحكومة مرة أخرى، وكان مايكل ميتشر قد تقدم بهذا الاقتراح

عام ١٩٨٦ إلى البرلمان لكنه رفض.

هناك اقتراحات أخرى تهدف إلى تحجيم الاحتكارات القائمة، منها الاقتراح الذى يطرحه جيمس كوران للحد من الاحتكار، وهو يقوم على أساس تقوية قانون الاندماج والاحتكار بحيث لا يسمح لأى فرد أو مجموعة بامتلاك أكثر من ٣ صحف قومية، أو أكثر من ١٠ صحف يومية إقليمية أو أكثر من ٥٠ صحيفة إقليمية أسبوعية داخل المملكة المتحدة، ويرى كوران إن من شأن ذلك أن يجبر ميردوك على بيع إحدى صحفة القومية (اثنتين عقب شرائه لجريدة توداى عام ١٩٨٧)، ومجموعة تومسون على بيع جريدتين يوميتين إقليميتين، ومجموعة بيرسون على بيع ٢٣ صحيفة أسبوعية محلية (٦٦).

لكن الحقيقة أن هذا الاقتراح يبدو ضعيفا إلى حد كبير، والمطلوب لكسر الاحتكارات هو منع أى فرد أو شركة من امتلاك أكثر من صحيفة يومية قومية واحدة فقط، وصحيفة يومية إقليمية فقط، وعدد قليل من الصحف الأسبوعية أو المجلات الدورية، وفى هذه الحالة سوف تضطر الاحتكارات لبيع الصحف التى تملكها للأفراد أو شركات أخرى، مما يعيد تشكيل قوى السوق، ويعيد الصحافة للجمهور مرة أخرى، ويكسر سيطرة الاحتكارات عليها.

كما يقترح كوران أيضا إلغاء إمكانية الجمع بين امتلاك الصحف، وامتلاك اسهم فى الشركات الإذاعية والتليفزيونية، بحيث يتم الفصل بين الصحافة والإذاعة والتليفزيون مما يجعلها مؤسسات متنافسة.

وبالنظر إلى هذه الاقتراحات يمكن أن نجد أن معظمها تأتى من جانب اليسار، ولذلك لم تستطع أن تصل إلى حيز التنفيذ، ولقد طبقت معظم هذه الأفكار فى دول أوروبا عدا بريطانيا، لأنها حازت إجماعاً عاماً حولها، وقد تم النظر إلى الحكومة فى هذه الدول على أساس أنها مسئولة عن ضمان التعددية السياسية والتنوع الصحفى، وتقديم المعلومات إلى الجماهير.

أما فى المملكة المتحدة فقد ظل ينظر إلى الدولة على أساس أن تدخلها فى شئون الصحافة يحمل أخطاراً كبيرة، وذلك نتيجة لتركز كفاح الصحافة ضد تدخل

الدولة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبالتالى لم ينل أى اقتراح يتضمن تدخل الدولة فى شئون الصحافة إجماعا عاما حوله.

ولا شك أن تدخل الدولة يحمل بالفعل أخطارا كبيرة، فهى وكما تؤكد الكثير من الممارسات يمكن أن تستغل أى مشروع من هذا القبيل لمصلحتها الخاصة، كما حدث بالنسبة لقانون الاندماج والاحتكار، ولكن مع ذلك فإن الاحتكارات الكبرى قد صادرت بالفعل حرية الصحافة وقيدت التعددية والتنوع، وديموقراطية الاتصال وحق الجماهير فى المعرفة، واستخدمت الصحافة لتحقيق مصالحها الرأسمالية على حساب الجماهير، ولذلك فلابد من وجود حل يضمن اعادة الصحافة إلى الجماهير وكسر سيطرة الاحتكارات عليها، وتلك فى النهاية مسئولية الدولة التى لابد أن تتدخل لتحرس مصالح المجتمع، ولا يمكن التوصل إلى حل لا يتضمن شكلا ما من أشكال تدخل الدولة، ولكن أيضا لابد من تقييد يد السلطة إذا ما حاولت هى بدورها ولمصلحتها تقييد التعددية والتنوع فى مجال الصحافة.

والاقتراحات التى قدمها كتاب اليسار، والتى طبقت فى معظم دول أوروبا الغربية، يمكن أن تحمل مشروعا متكاملا إذا تم النظر إليها بشكل متكامل وليس بشكل منفصل، وفى الوقت نفسه تقوية هذه المقترحات فيما يختص بقانون الاندماج والاحتكار، مع تحويل الحق فى الموافقة على بيع الصحف إلى جهة قضائية مثل محكمة الاندماج والاحتكار التى اقترحتها لجنة شاوكروس سنة ١٩٦٢، لتجنب استخدام الحكومة لنصوص هذا القانون لتحقيق مصالحها الخاصة، كما كشفت عن ذلك ممارستها التى أعقبت صدور هذا القانون.

هوامش الفصل الثالث

١ - Bayce. G (et. al), Newspaper history from th 17th century to the present day, (London: constable, 1978) p. 36.

٢ - Curran J and Seaton J, Power Without responsibility, op. cit, p. 54.

٣ - Golding. P, The mass media, (London: longman, 1974) p 27.

٤ -Collins. R (et. al), Media, culture and society, (London: sage publications, 1986), p. 312.

٥ -Jenkins. S, The Market for glory, (London: Faber and Faber, 1986), p 34.

٦ -Smith. A, the politics of information, (London: The Macmillan press, 1978) p 167.

٧ - The Royal commission on the press 1947- 1949, op. cit, p. 4.

٨ - Ibid, p.74- 155.

٩ - Ibid, p. 158- 163.

١٠ - The press council, the press and the people, the 14th annual report, 1967, pp 33- 35.

١١ - Wintour. C, the rise and fall of fleet street, (London: Hutchinson, 1989) p. 64.

١٢ -Curran. J, The British press, op. cit, pp 250- 252.

١٣ -The Royal commission of the press 1961- 1962, CMND 1811, p. 15.

١٤ - Ibid, pp. 15- 18.

١٥ - Ibid, p. 112.

١٦ - Ibid, p. 18.

١٧ - Ibid, p. 53.

١٨ - The Royal commission of the press, 1974- 1977, op. cit, p. 131.

١٩ - The Press council, the press and the people, the 29th- 30th annual report, 1982- 1983, p 321.

٢٠ - Whale. J, the politics of the media, op. cit, p 40.

٢١ - The press council, the press and the people, the 14th annual report, 1967, p. 19.

obeikandl.com

- The press council, the press and the people, the 15th annual report, 1968, p 128. ٢٢

-Tunstall. J, the media in Britain, (London: Constable, 1983). p 265. ٢٣

- Golding. P, the mass media, op. cit, p. 28. ٢٤

- Ibid, p. 51. ٢٥

- UK press Gazette, 1May 1972. ٢٦

-The press council, the press and the people, the 20th annual report, 1973,pp 22-23. ٢٧

-The Royal Commission on the press 1974- 1977, the final report, op. cit, pp 8-10. ٢٨

- Ibid, p. 28. ٢٩

- Ibid, p p 74- 150. ٣٠

- Ibid, pp 129- 130. ٣١

- Ibid, p. 13- 22. ٣٢

- Ibid, p. 23- 25. ٣٣

- Tunstall. J, The media in Britain, op. cit, p. 240. ٣٤

- Curran. J and Seaon. J, power without responsibibity, op. cit, p. 101. ٣٥

- Seymour- ure-C, The political impact of mass media, op. cit, p 183. ٣٦

- Chippindale. Pand harrie. C, Disaster: The rise and fall of news on sunday, (London: sphere books, 1988) p 228. ٣٧

- Members of Glasgow university media group, op. cit, p 127. ٣٨

- Wintour. C, The rise and fall of fleet street, op. cit, p. 236. ٣٩

- Jenkins. S, The market for glory, op. cit, p. 57. ٤٠

- U.K press Gazete, 1 May 1972. ٤١

-Carey. J, Media, Myths and narratives, (London: Sage publications, 1988) p. 249. ٤٢

- Jenkins. S, Newspapers: The power and the money, (London: faber and Faber, 1979) p. 90. ٤٣

- Evans. H, op. cit, p 141. ٤٤

- Hallingsworth. M, op. cit, 296. ٤٥

-Koss. S, The rise and fall of political press in Britain, vol II, (London: Hamish Hamilton., 1984) p 671. ٤٦

-Evans. H, op. cit, p 402. ٤٧

- Ibid, p. 1. ٤٨

-Baistow. T, op. cit, p. 14. ٤٩

- Hollingsworth. M, op. cit,p. 18. ٥٠

-Seator. Jand Pimlott. B, The media in British politics, (London: Avenbury, 1987), p. 253. ٥١

- Hattersley. R, Press gang, (London: Rabson books, 1983), p 61. ٥٢

-UK Press Gazette, 27 Nov 1972. ٥٣

- Carey. J, op. cit, p 251. ٥٤

-Cristain. H, The socialogy of Journalism and the press, (UK: university of keele, 1980) p 43. ٥٥

- Jones. N, strikes and the media, (oxford: oxford university press, 1986) p. 40. ٥٦

- Hollings worth. M, op. cit, p 309- 311. ٥٧

- The Times, 20 Nov 1989. ٥٨

- Baistow. T, op. cit, p. 22. ٥٩

-Hollings worth. M, op. cit, p 243. ٦٠

- Ibid, pp 244- 305. ٦١

- Ibid, pp 305- 308. ٦٢

- Beloff. N, op. cit, p. 120. ٦٣

- Seaton. J and Pimlott. B. op. cit, p 225. ٦٤

- Golding. P and Murdock. G, Confronting the market, in: Curran. J, (ed), The British Press, op. cit, pp 89- 93. ٦٥

- Curran. J, Bending reality, op. cit, pp 115- 116. ٦٦

obeikandl.com

obeikandl.com